

4 يونيو 2025

مراجعة هيئة التأمين لتقارير إعادة التأمين، والاستثمار والملاءة المالية لعام 2024م

يعد عام 2024م العام الخامس على التوالي الذي تقدم فيه شركات التأمين التقارير الإكتوارية بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية الصادرة في مارس 2020م، وقد جاءت هذه الضوابط بهدف تعزيز دور الإكتواريين ومسؤولياتهم في قطاع التأمين، بما يساعدهم في تمكين إدارة الشركة من اتخاذ قرارات مبنية على أساس فني، وتقديم الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بما يتعاشر مع التطور المستمر في قطاع التأمين في المملكة.

تلزم الضوابط المشار إليها أعلاه الإكتواري المعين بإجراء عدد من التحليلات الإكتوارية بشكل سنوي على الأقل، وتقديم مخرجاتها إلى مجلس إدارة الشركة، والإدارة العليا، وهيئة التأمين (الهيئة)، عبر إعداد تقرير إكتواري لكل موضوع من موضوعات التحليل.

تتضمن هذه المراجعة ملاحظات الهيئة على التقارير الإكتوارية التالية، بالإضافة إلى مدى مساهمة الإدارة الإكتوارية في إعداد هذه التقارير:

- تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2024م (الصفحات 14-2)
- تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2024م (الصفحات 15-22)
- تقرير الملاءة المالية ورأس المال لعام 2024م (الصفحات 23-29)
- مساهمة الإدارة الإكتوارية (الصفحات 30-32)

وفي هذا الصدد، تلخص الهيئة نتائج مراجعتها لهذه التقارير بعدد من الملاحظات الجوهرية، وتشاركها مع الإدارة العليا في شركة التأمين إلى جانب توقعاتها حيال تلك الملاحظات، وتتوقع الهيئة من الإدارة العليا أن تأخذ هذه الملاحظات والتوصيات بعين الاعتبار وأن يتم مناقشتها داخلياً على مستوى مجلس الإدارة ومع كافة الإدارات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وعلى ذات النهج المتبعة في العام الماضي، يرافق هذه المراجعة مستند منفصل يلخص توقعات الهيئة لكل المواضيع المتطرق إليها.

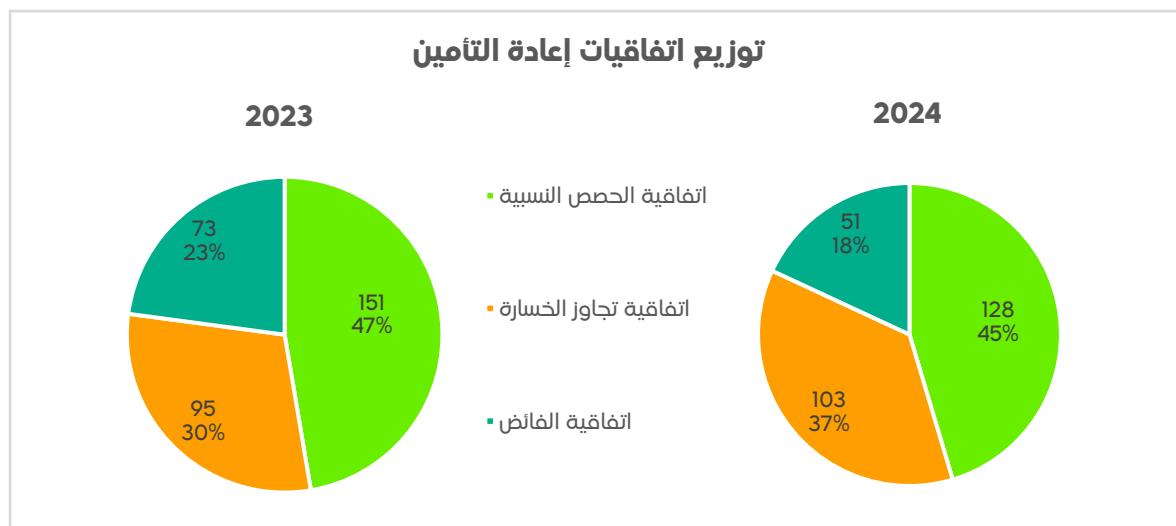
1. تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2024

تعتمد غالبية شركات التأمين في فروع تأمين الممتلكات والحوادث اعتماداً كبيراً على شركات إعادة التأمين، حيث تعيد تأمين نسبة كبيرة من أعمالها إليها. ولذلك من المهم أن تقييم كل شركة مطلبات إعادة التأمين الخاصة بها باستخدام أساس فني سليم، مع مراعاة قدرتها على تحمل المخاطر.

وبالتالي، تلزم ضوابط الأعمال الإكتوارية المعين بإعداد تقرير سنوي يُقيّم فيه مدحى ملائمة اتفاقيات إعادة التأمين ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين، كما يتعين على الإكتواري المعين تقديم توصيات بشأن ترتيبات إعادة التأمين المُفلتة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويشمل ذلك تطبيق أساليب نمذجة إكتوارية متقدمة تتماشى مع هدف الهيئة في رفع معايير ممارسات الأعمال الإكتوارية في المملكة.

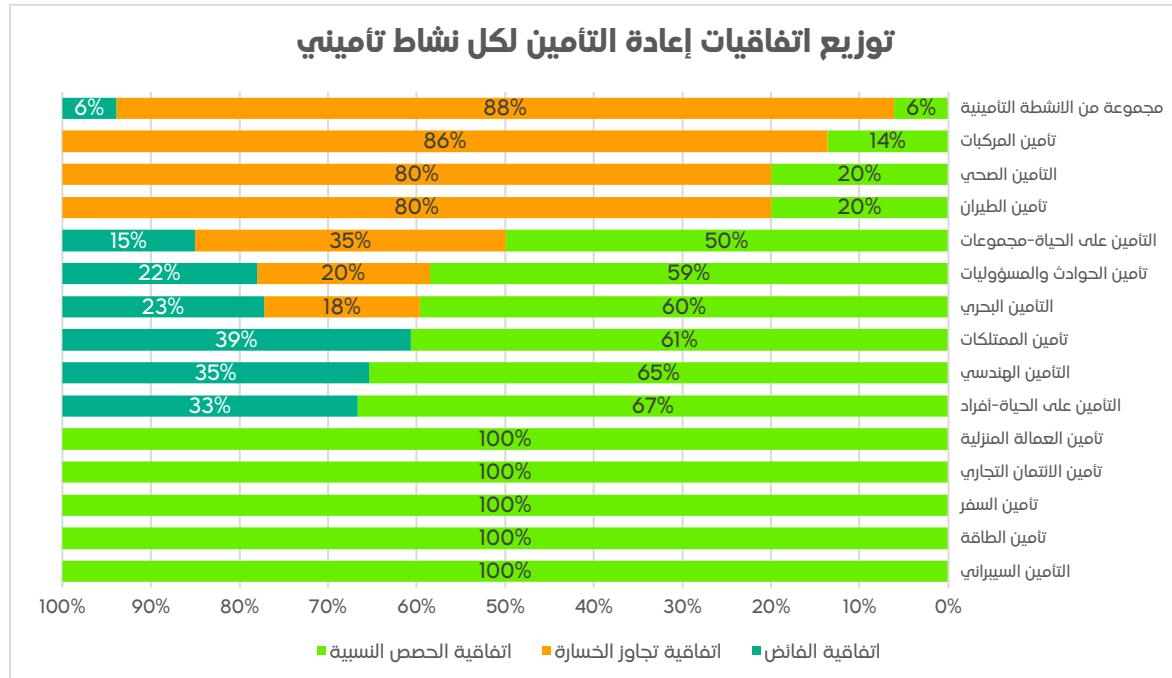
1.1 توزيع اتفاقيات إعادة التأمين حسب النوع

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة من شركات التأمين حسب النوع في عام 2024 مقارنة بالاتفاقيات المبرمة في عام 2023.



بينما تظل اتفاقيات النسبة وخاصة اتفاقيات "الحصة النسبية" (الحصة) هي السائدة في سوق إعادة التأمين، إلا أن هناك انخفاض ملحوظ في العدد الإجمالي لهذه الاتفاقيات. بالمقابل شهدت اتفاقيات "تجاوز الخسارة" زيادة في العدد والنسبة خلال عام 2024، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً يُمكّن شركات التأمين من تعزيز قدراتها الاكتتابية ورفع مستوى تحملها للمخاطر.

كما يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الاتفاقيات المبرمة لعام 2024م حسب النوع لكل نشاط تأميني.



فيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين لفرعي تأمين المركبات والتأمين الصحي، فعلى الرغم من أن معظمها من نوع "تجاوز الخسارة" لا تزال نسبة ملحوظة من الشركات تعتمد الاتفاقيات النسبية – تحديداً اتفاقيات الحصص، وهو أمر غير معتاد نظراً لطبيعة مطالبات هذين الفرعين التي تتسم بارتفاع معدل التكرار وانخفاض متوسط التكلفة، إلى جانب وفرة البيانات التاريخية المتاحة لدى شركات التأمين. ويرجح أن يكون الهدف من هذه الاتفاقيات النسبية هو تخفيف متطلب رأس المال لاسيما للشركات الصغيرة. كما لوحظ تراجعاً في نسبة هذه الاتفاقيات مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يتعارض مع توقعات الهيئة.

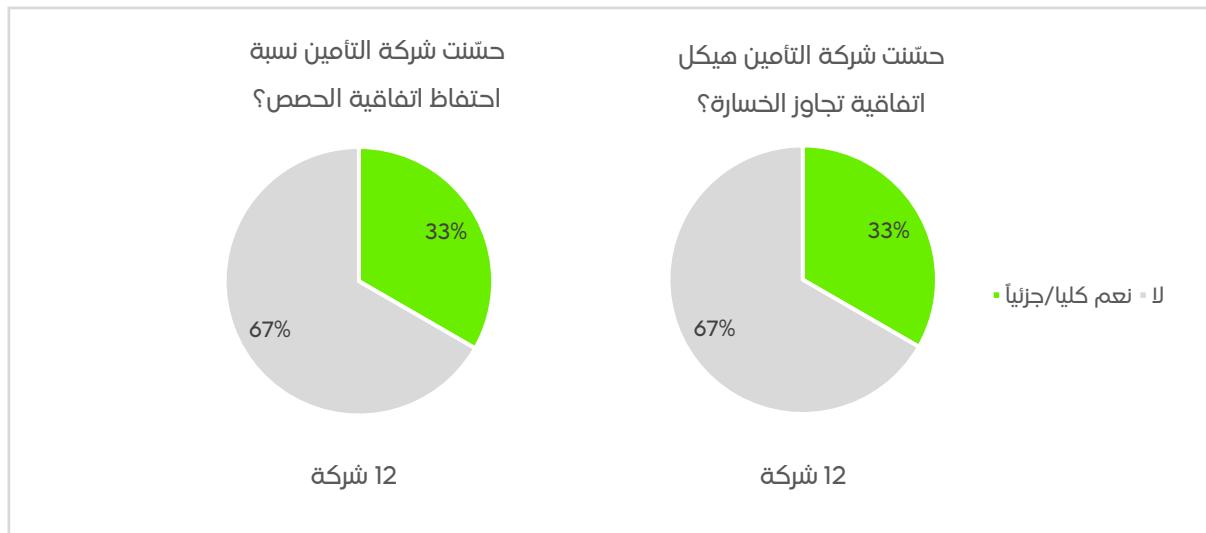
أما فيما يتعلق بفروع تأمين الممتلكات والحوادث، فيلاحظ أن غالبية شركات التأمين لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على الاتفاقيات النسبية – تحديداً اتفاقيات الحصص، مما قد يشير إلى محدودية التقدم في ممارسات الاكتتاب، وانخفاض القدرة على تحمل المخاطر المرتبطة بهذه الفروع.

من جانب آخر، شهدت حصة اتفاقيات "تجاوز الخسارة" ارتفاعاً ملحوظاً في فرع تأمين الطيران حيث بلغت 80 % مقارنة بـ 40 % في العام الماضي، تلتها اتفاقيات فرع الحوادث والمسؤوليات التي ارتفعت إلى 20 % مقارنة بـ 10 % في العام الماضي.

تتوقع الهيئة من إدارة الشركة النظر بعناية في نوع اتفاقية إعادة التأمين الأنسب لمحفظتها التأمينية، والتأكد من مواعيدها لقدرة الشركة على تحمل المخاطر وأهدافها المالية، وأوضاع السوق.

1.2 استجابة إدارة الشركة لتوصيات الإكتواري المعين

يوضح الرسم البياني أدناه مدى استجابة مجالس إدارات الشركات لتوصيات الإكتواري المعين لديها بشأن تحسين اتفاقيات إعادة التأمين كما وردت في تقرير كفاية إعادة التأمين للعام السابق.

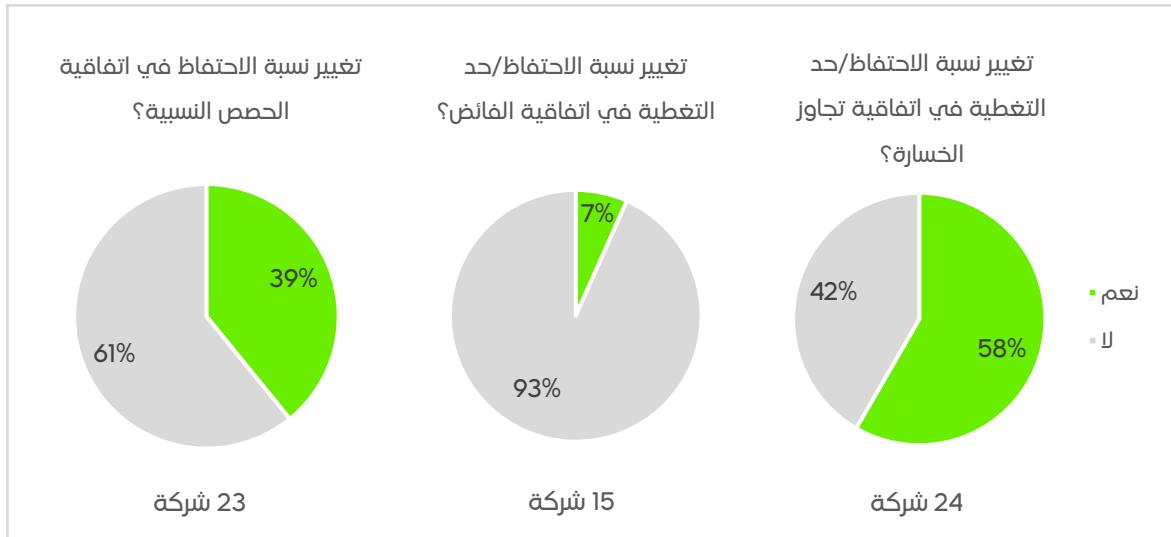


يمكن ملاحظة أن نحو ثلث مجالس إدارات الشركات استجاب لتوصيات الإكتواري المعين بتعديل هيكل اتفاقيات إعادة التأمين سواء فيما يتعلق باتفاقيات الحصن أو اتفاقيات تجاوز الخسارة، وقد باشرت الإدارات باتخاذ خطوات نحو تبني تلك التعديلات سواء بشكل جزئي أو كلي. وقد سجلت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يُعد متوقعاً في ظل التحسينات التي تم تنفيذها خلال السنوات السابقة، ومع ذلك لا يزال هناك مجال واسع لمزيد من التطوير. تجدر الإشارة إلى أهمية هذه التعديلات لا سيما وأن الإكتواري المعين عادةً لا يضع في اعتباره أوضاع سوق إعادة التأمين عند إعداد توصياته.

وعليه، تتوقع الهيئة من مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا النظر بعناية في توصيات الإكتواري المعين عند إبرام اتفاقيات إعادة تأمين، آخذين في الاعتبار مرتباً إداراتي الاكتتاب وإعادة التأمين.

1.3 التغييرات الموصى بها في تقرير كفاية إعادة التأمين 2024

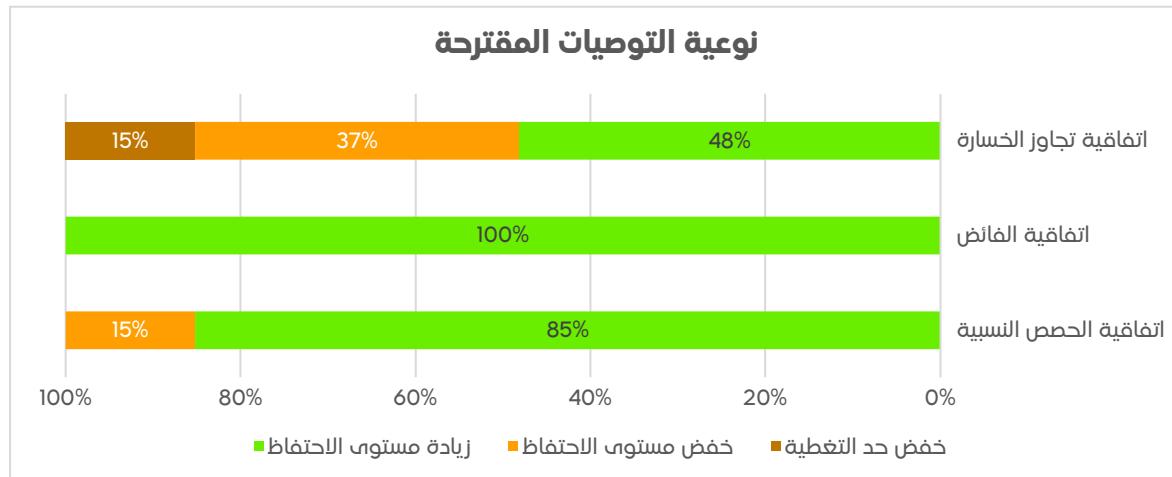
يوضح الرسم البياني أدناه نتائج التحليل الإكتواري المُعد من قبل الإكتواري المعين للشركة لعام 2024م، والتوصيات الصادرة بناءً عليه.



يمكن ملاحظة أن الإكتواريين المعينين قد رصدوا أوجه قصور في أكثر من نصف اتفاقيات "تجاوز الخسارة" لدى الشركات، فيما لم تكن اتفاقيات "الحق" بعيدة عنها من حيث عدد التوصيات. في المقابل، تم تقديم عدد محدود جدًا من التوصيات بشأن اتفاقيات "الفائض"، مما قد يشير إلى أنها تتمتع بكفاءة أعلى نسبيًا، أو أن هذه الاتفاقيات لم تحظ باهتمام كبير من قبل الإكتواريين المعينين، نظرًا لقلة عددها و/أو لانخفاض أثرها العالمي مقارنة بالنوعين الآخرين.

ومقارنةً بالعام الماضي، يلاحظ ارتفاع في عدد التوصيات المتعلقة بتحسين اتفاقيات "تجاوز الخسارة" بالرغم من استجابة الشركات لنسخة كبيرة من التوصيات السابقة كما ورد في الفصل 1.2. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى تطور مستوى ودقة التحليل الإكتواري المُعد من قبل الإكتواريين المعينين مقارنة بالعام الماضي.

يوضح الرسم البياني أدناه نوعية التغييرات الموصى بها لكل نوع من أنواع الاتفاقيات.

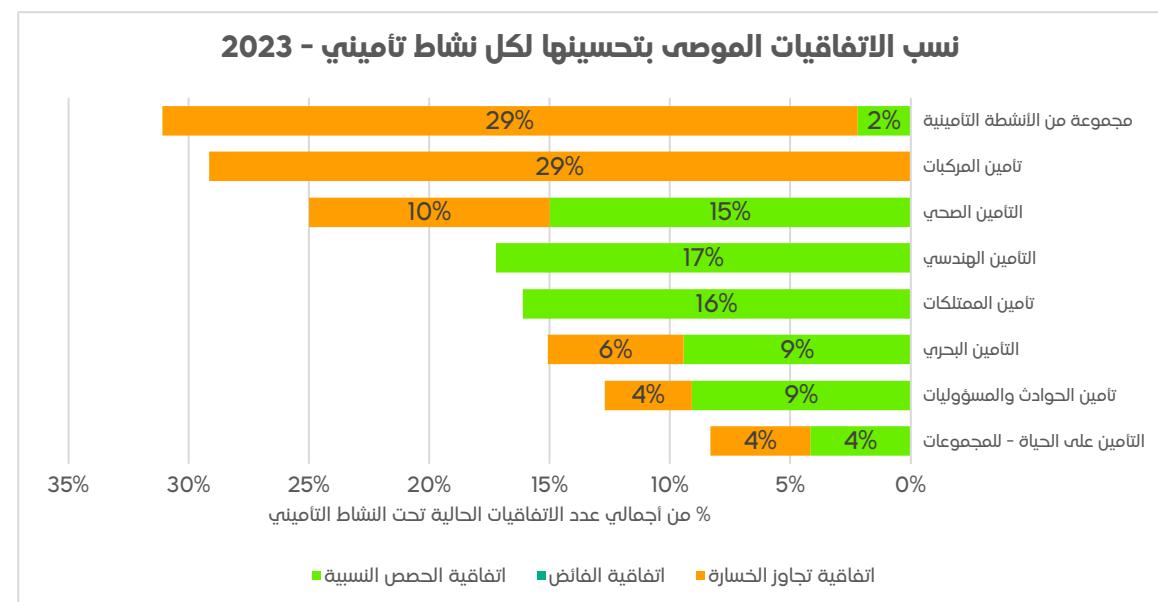


يمكن ملاحظة أن غالبية التوصيات لجميع أنواع الاتفاقيات توصي بزيادة مستوى الاحتفاظ، إلا أن نسبة ملحوظة من التوصيات المتعلقة باتفاقية "تجاوز الخسارة" توصي بخفضه.

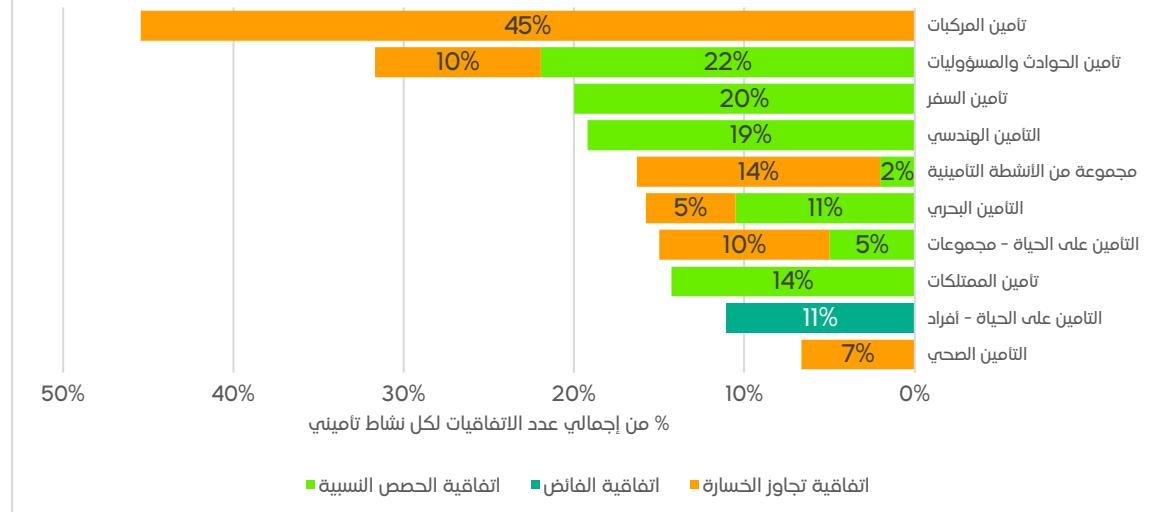
عليه، تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة أن يسعى إلى فهم الأساس المنطقي لتوصيات الإكتواري المعين، بما في ذلك أثر أي تغييرات على النماذج والمنهجيات الإكتوارية المستخدمة، وأخذ تلك التوصيات بعين الاعتبار مع مراعاة سوق إعادة التأمين ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر.

1.4 نسبة الاتفاقيات الموصى بتحسينها لكل نشاط تأميني

توضح الرسوم البيانية أدناه نسب الاتفاقيات الموصى بتحسينها حسب النوع لكل نشاط تأميني، وذلك لعامي 2023 و 2024.



نسب الاتفاقيات الموصى بتحسينها لكل نشاط تأميني - 2024



يتضح أن نشاطي تأمين المركبات والحوادث والمسؤوليات سجلا أعلى نسبة من الاتفاقيات التي أوصى الإكتواريون المعينون بتحسينها لعام 2024، وذلك في تغير ملحوظ عن العام الماضي، حيث تركزت التوصيات آنذاك على الاتفاقيات التي تغطي مجموعة من الأنشطة التأمينية، تليها اتفاقيات فرعية المركبات والصحي.

كما يلاحظ وجود انخفاض كبير في عدد التوصيات المتعلقة بالتأمين الصحي هذا العام، واقتصرها على اتفاقيات تجاوز الخسارة خلافاً للعام السابق. يلاحظ أيضاً زيادة في نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها لفرعية المركبات والحوادث والمسؤوليات مقارنة بنفس العام.

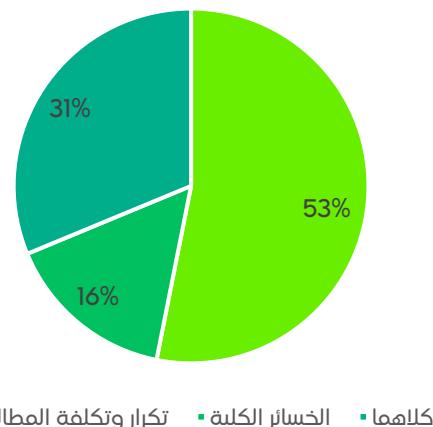
فيما يتعلق بتأمين المركبات وعلى غرار العام الماضي، كانت جميع الاتفاقيات الموصى بتغييرها في التحليل الأخير من نوع تجاوز الخسارة. أما في الفروع التأمينية الأخرى، فقد شكلت اتفاقيات الحصص نسبة ملحوظة من الاتفاقيات التي أوصى بتغييرها، وذلك باستثناء اتفاقيات التأمين الصحي وتأمين الحياة للأفراد.

عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة العليا النظر في الهيكل الأمثل لاتفاقيات إعادة التأمين لكل نشاط تأميني على حدة، بما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بشراء مجموعة من الاتفاقيات **(Bouquet-of-treaties)**.

1.5 التوزيعات الإحصائية لمعدل تكرار وتكلفة المطالبات والخسائر الكلية

تواصل الهيئة تشجيع الإكتواريين المعينين على الاستمرار في تطوير نماذج تحليلية أكثر تقدماً عند إجراء تحليلات تحسين اتفاقيات إعادة التأمين. يبيّن الرسم البياني أدناه توزيع طرق النمذجة المطبقة من قبل الإكتواريين.

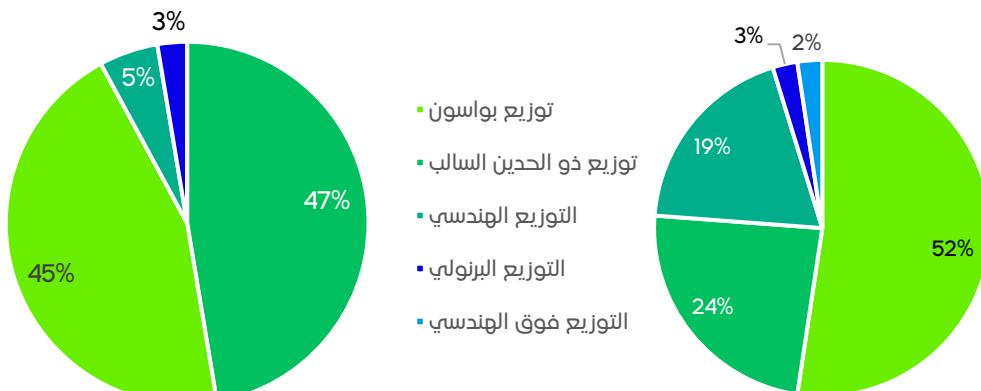
توزيع طرق النمذجة المطبقة
(نمذجة الخسائر الكلية ونمذجة تكرار وتكلفة المطالبات)

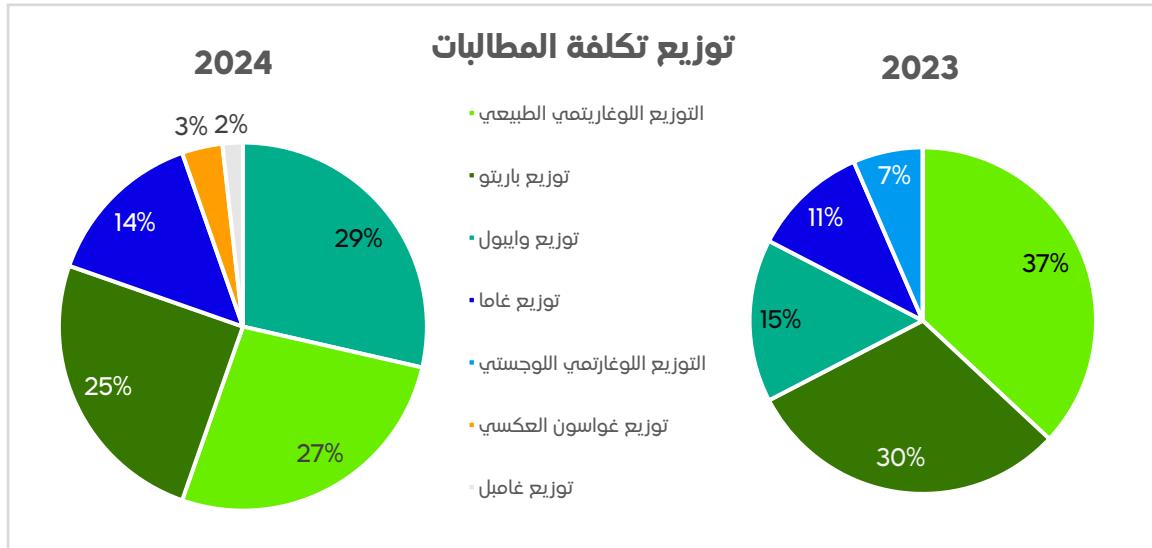


يُلاحظ أن غالبية الإكتواريين يعتمدون على نمذجة تكرار وتكلفة المطالبات، في حين يستخدم نحو ثلثهم نمذجة الخسائر الكلية بالإضافة إلى تكرار وتكلفة المطالبات معاً. ويعكس ذلك توجّه بعض الإكتواريين نحو تنويع طرق النمذجة المتبعة بهدف تعزيز دقتها، أو للتحقق من صحة النتائج.

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيعات الإحصائية التي استخدمها الإكتواريون المعينون في نمذجة تكرار وتكلفة المطالبات لعام 2024 مقارنة بالنهج المتبّع في عام 2023.

توزيع معدل تكرار المطالبات

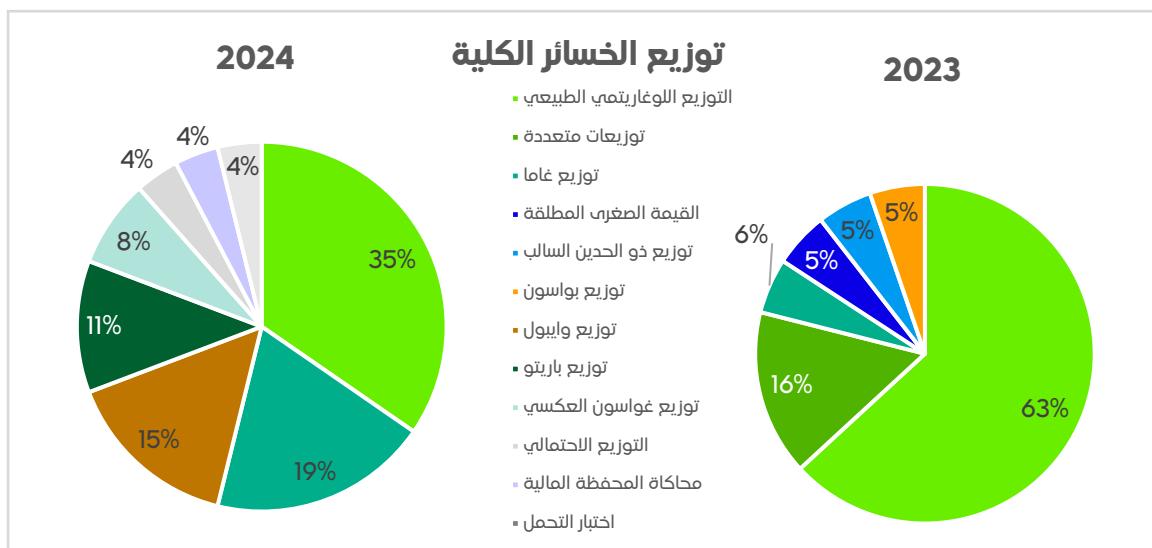




بالنسبة لنمذجة معدل تكرار المطالبات، فإنه على خلاف العام الماضي احتل توزيع ذو الحدين السالب (Poisson) المرتبة الأولى كأكثر التوزيعات استخداماً، يليه توزيع بواسون (Negative Binomial) بفارق بسيط.

أما فيما يتعلق بنمذجة تكلفة المطالبات، فقد لوحظ زيادة في استخدام توزيع وايبول (Weibull) ليصبح الأكثر استخداماً هذا العام، يليه التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي (Lognormal). كما لوحظ هذا العام توجه نحو استخدام توزيعات أخرى مثل توزيع بواسون العكسي (Inverse Gaussian) وتوزيع غامبل (Gumbel)، والتي لم تكن مستخدمة على نطاق واسع في الأعوام الماضية.

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيعات الإحصائية المستخدمة من قبل الإكتواريين المعينين في نمذجة الخسائر الكلية لعام 2024م، وذلك مقارنة مع التوزيعات المستخدمة في العام الماضي.

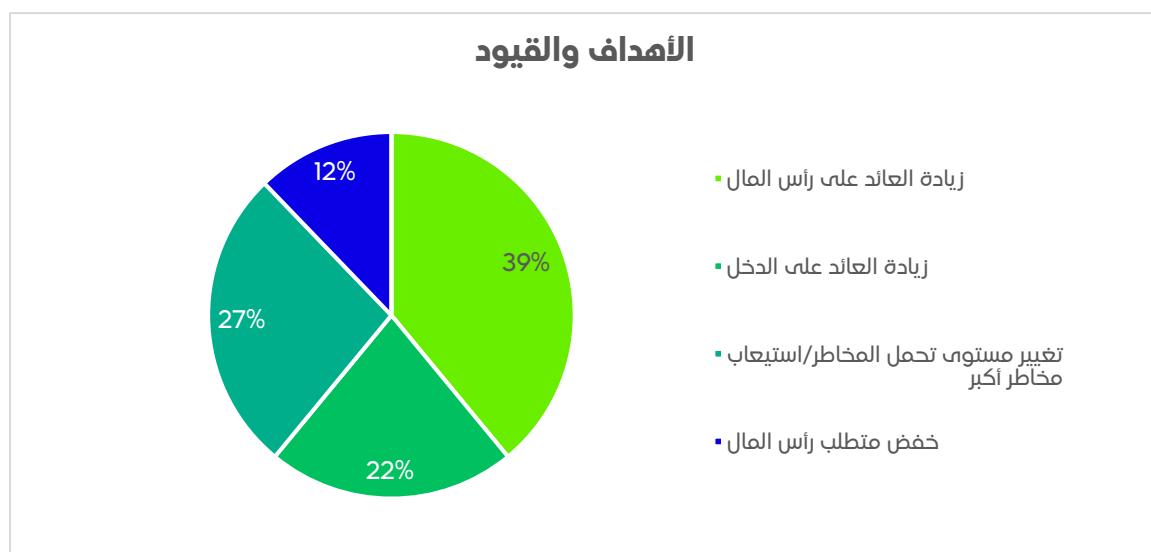


على غرار العام الماضي، يبقى التوزيع اللوغارتمي الطبيعي (Lognormal) الأكثر استخداماً رغم انخفاض نسبته هذا العام، يليه توزيعاً غاماً (Gamma) ووايبل (Weibull). كما أن هناك تغيراً ملحوظ في نطاق التوزيعات المستخدمة مقارنةً بعام 2023م، حيث تم اعتماد مجموعة أوسع من التوزيعات، مما يعكس قيام الإكتواريين المعينين بإجراء تحليلات أكثر عمقاً وشمولية.

وفي هذا، تتوقع الهيئة أن يظل الإكتواري المعين على اطلاع دائم بأخر التطورات المهنية في مجال تحسين اتفاقيات إعادة التأمين، وأن يواصل السعي لتطبيق أساليب نمذجة أكثر تطويراً.

1.6 الأهداف والقيود

لتمكين الإكتواري المعين من إجراء تحليلات تحسين الاتفاقيات بفعالية، من المهم أن يحدد مجلس الإدارة والإدارة العليا أهدافاً واضحة له. يوضح الرسم البياني أدناه أنواع الأهداف التي استند إليها الإكتواريون المعينون هذا العام في تحليلاتهم.



كما لوحظ في تقرير العام الماضي، ركز معظم الإكتواريين المعينين على زيادة العائد على رأس المال كهدف رئيسي للتحليل، يليه رفع مستوى تحمل المخاطر، ثم زيادة العائد على الدخل لدى شركات التأمين.

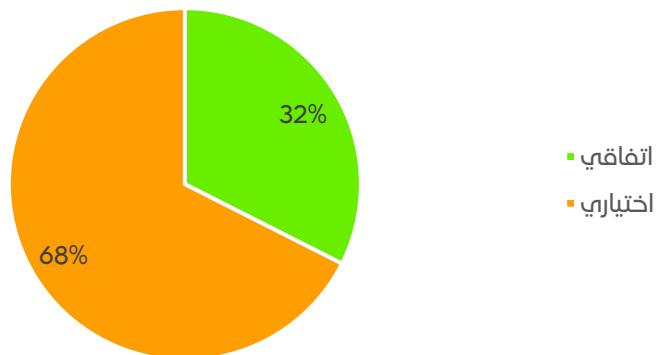
تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة والإدارة العليا وضع أهدافاً واضحة للإكتواري المعين، بما يضمن تواافق نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات نشاط الشركة.

1.7 التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين - عقود إعادة التأمين الاتفاقيه والاختيارية

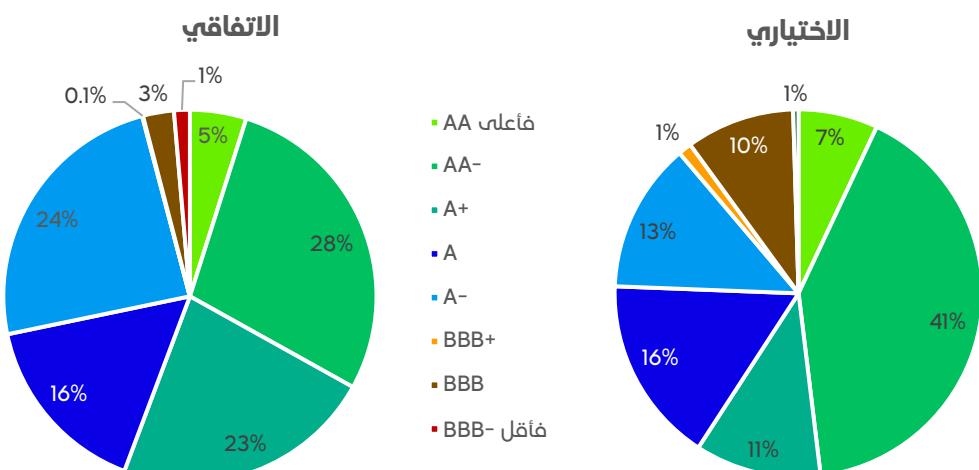
تبين الرسوم البيانية أدناه توزيع احتياطيات إعادة التأمين بين عقود إعادة التأمين الاتفاقيه (Facultative) والاختيارية (Treaty)، بالإضافة إلى توزيع هذه الاحتياطيات بحسب التصنيف

الائتماني لشركات إعادة التأمين لكل نوع من الاتفاقيات، وذلك وفقاً لمقاييس تصنيف ستاندرد آند بورز (S&P).

توزيع الاحتياطيات المسندة حسب نوع عقود إعادة التأمين



توزيع الاحتياطيات المسندة حسب التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين



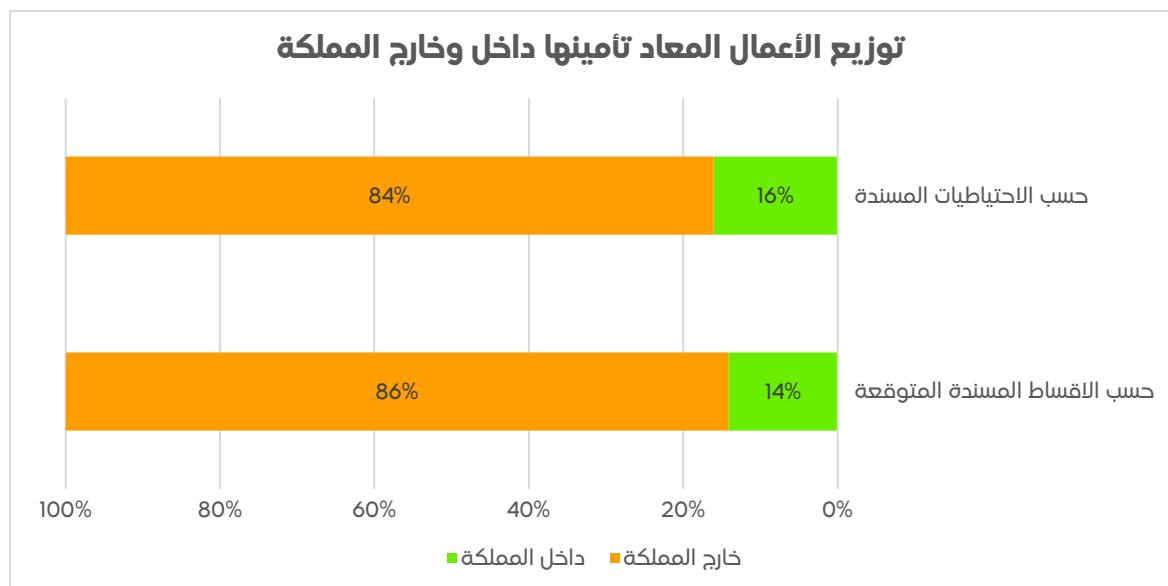
على غرار ما لوحظ في العام الماضي، تواصل شركات التأمين إسناد غالبية احتياطيات إعادة التأمين – بما في ذلك مخصصات المطالبات تحت التسوية والطالبات المتکبدة غير المبلغ عنها – إلى شركات إعادة تأمين ذات تصنيف ائتماني مرتفع، وذلك في إطار كل من عقود إعادة التأمين الاتفاقي (Treaty) والاختيارية (Facultative)، وتسهم هذه الممارسة في تقليل مخاطر تخلف معيدي التأمين عن السداد، وهو ما يعد اعتباراً مهماً بعوجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)، الذي يلزم شركة التأمين بوضع مخصص لخطر عدم الوفاء من قبل معيدي التأمين عند تقدير الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين.

علاوة على ذلك، لوحظ في العام الماضي أن حصة الاحتياطيات المنسدة إلى معيدي التأمين ذوي التصنيف "AA- فأعلى" كانت أقل بشكل ملحوظ لعقود إعادة التأمين الاحتياطية مقارنة بالعقود الاتفاقية، وهو ما قد يعكس وجود مرونة أكبر آنذاك أو معايير أقل تحفظاً في اختيار معيدي التأمين لهذا النوع من التغطيات، إلا أن الرسم البياني أعلاه يظهر تغييراً في هذا الاتجاه خلال العام الحالي، ويحتمل أن يعود ذلك إما إلى استجابة شركات التأمين لملاحظات وتوقعات الهيئة للعام الماضي، أو إلى تكبدها خسائر كبيرة ضمن تغطيات العقود الاحتياطية مع معيدي تأمين ذوي تصنيفات ائتمانية مرتفعة، مما أدى إلى زيادة حصتهم من إجمالي الاحتياطيات المنسدة.

عليه، تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة والإدارة العليا السعي لفهم تأثير التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين على الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين بموجب المعيار رقم (17)، والتأكد من أن تأخذ عملية اختيار معيدي التأمين في الاعتبار مدى جاذبية الشروط والحكم، إلى جانب القوة المالية لمعيدي التأمين، مع الامتثال بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة.

1.8 حصة الأعمال المعاكدة تأمينها داخل وخارج المملكة

يظهر الرسم البياني أدناه نسبة الأعمال المعاكدة تأمينها داخل وخارج المملكة.



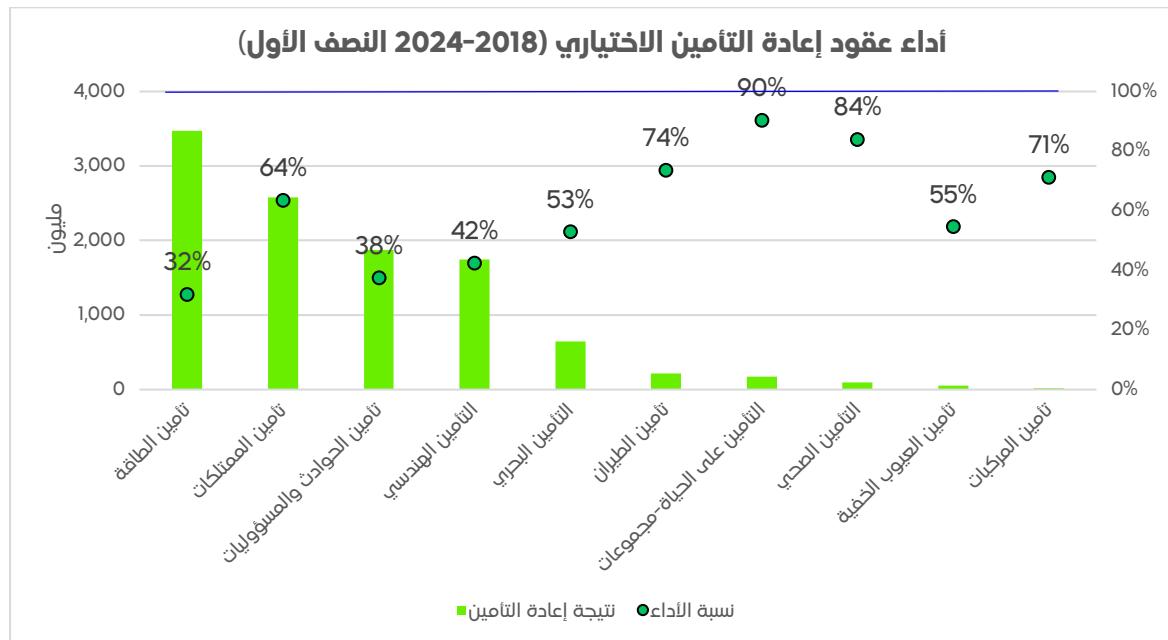
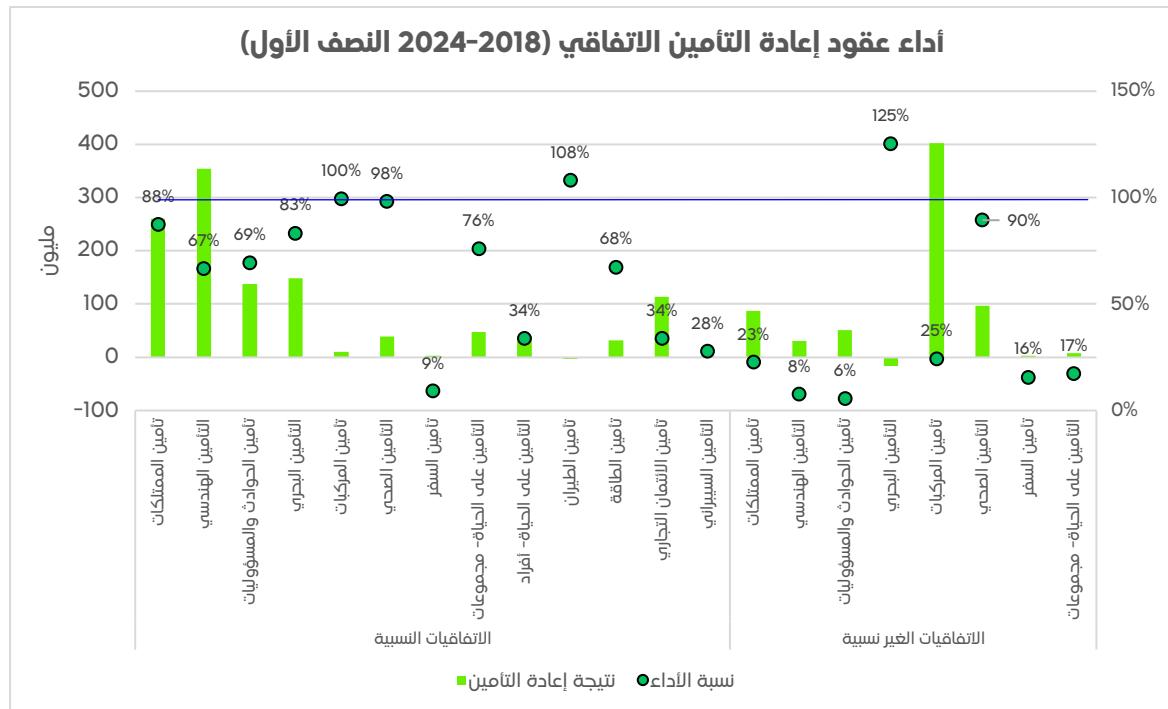
يحتفظ بأقل من خمس أقساط التأمين المنسدة والاحتياطيات المنسدة داخل المملكة، مما يظهر الاعتماد الكبير على سوق إعادة التأمين الدولي.

ومع صدور تعليمات الهيئة في الربع الرابع من عام 2024، والتي تلزم شركات التأمين بعرض ما لا يقل عن 30% من أعمال إعادة التأمين الاتفاقية والاحتياطية على معيدي التأمين المحليين، فمن المتوقع أن تسعى شركات إعادة التأمين المحلية للاستفادة من هذه الفرصة على أسس فنية سليمة وملاءة مالية متينة، وأن يتبع ذلك نمو تدريجي لحصة الأعمال المنسدة داخل المملكة.

تشجع الهيئة شركات التأمين على السعي لتعزيز سوق إعادة التأمين المحلي وزيادة حصة الأعمال المعاد تأمينها داخل المملكة، مع الحرص على تنويع محفظة إعادة التأمين للحد من مخاطر التركز وكذلك مخاطر عدم وفاء الأطراف المتعاقدة، واتباع نهج متوازن في إدارة المخاطر.

1.9 أداء عقود إعادة التأمين الاختيارية والاتفاقية

يوضح الرسم البياني أدناه أداء إعادة عقود التأمين بنوعيها الاتفاقي والاختياري خلال الفترة من عام 2018م حتى النصف الأول من عام 2024م، وذلك وفقاً لما ورد في تقارير كفاية إعادة التأمين.



ملاحظة:

نتيجة إعادة التأمين = قسط إعادة التأمين - المطالبات المسندة إلى معيد التأمين - عمولة إعادة التأمين
نسبة أداء إعادة التأمين = (المطالبات المسندة إلى معيد التأمين + عمولة إعادة التأمين) / قسط إعادة التأمين

تشير نتائج عقود إعادة التأمين الاتفاقية إلى إسناد جزء كبير من الأرباح إلى معيدي التأمين على مدى السنوات الست والنصف الماضية، لا سيما في الاتفاقيات النسبية لتأمين الممتلكات والتأمين الهندسي، وكذلك الاتفاقيات غير النسبية لتأمين المركبات. كما تُظهر النتائج أن نسب الأداء في الاتفاقيات النسبية تميل عموماً إلى أن تكون أعلى مقارنة بالاتفاقيات غير النسبية لمعظم فروع التأمين، باستثناء التأمين البحري والسفر. ويلاحظ أن نسب أداء إعادة التأمين بلغت أو تجاوزت 100% في الاتفاقيات النسبية لتأمين المركبات والطيران، وكذلك في الاتفاقيات غير النسبية للتأمين البحري. فيما يخص تأمين الطيران، فقد ارتفعت النسبة بشكل حاد عن 45% في العام الماضي إلى 108%， ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تطور غير موافق في المطالبات.

أما بالنسبة للعقود الاختيارية، فيلاحظ أن حجم الأرباح المنسدة إلى معيدي التأمين خلال الفترة نفسها يفوق بشكل كبير ما تم إسناده ضمن عقود إعادة التأمين الاتفاقية، إذ تفوق الأرباح المنسدة لتأمين الطاقة وحدها ما يقارب ضعف إجمالي الأرباح المنسدة من جميع العقود الاتفاقية مجتمعة خلال السنوات الست والنصف الماضية. كما تظل نسب أداء إعادة التأمين دون 100% في مختلف الأنشطة التأمينية، حيث سُجلت أدنىها في الاتفاقيات الخاصة بتأمين الطاقة، وأعلاها في تأمين الحياة للمجموعات. يلاحظ كذلك ارتفاع نتائج إعادة التأمين بأكثر من مليار مقارنة بالعام الماضي، ويعزى ذلك - بحسب ما تبين من المتابعة مع الشركات المعنية - إلى تطور غير موافق في المطالبات، بالإضافة إلى تصحيح نتائج العام الماضي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ملخص الأداء الوارد أعلاه لا يعكس الأثر الإيجابي المتمثل في تخفيف متطلب رأس المال الذي تمكّنت شركات التأمين من تحقيقه بفضل اتفاقيات إعادة التأمين.

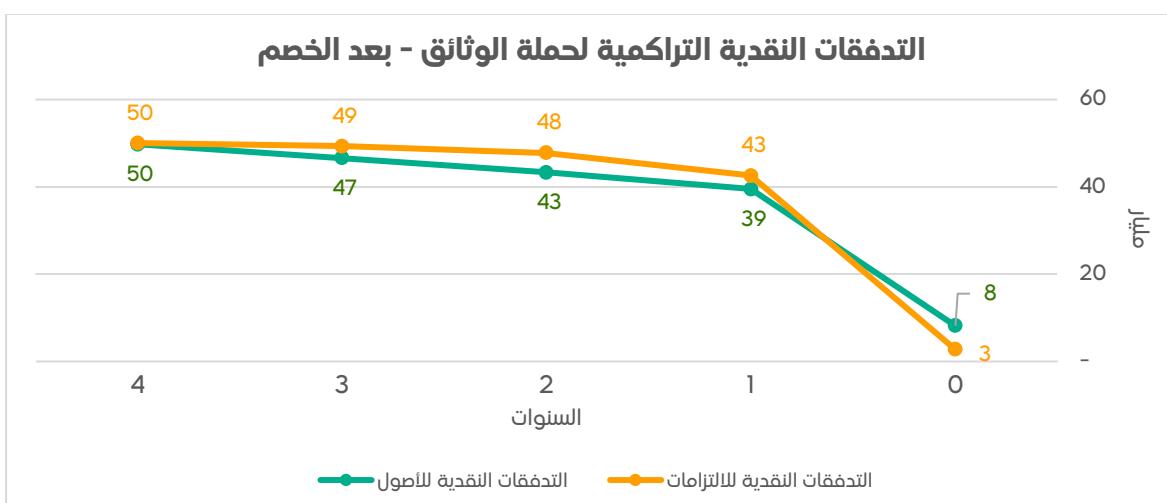
عليه، تتوقع الهيئة من إدارة الشركة أن تعتمد إجراءات فعالة وواضحة لتقديم الدعم المطلوب من الإدارات المعنية، مثل الاكتتاب، إدارة المخاطر والإدارة الإكتوارية، عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، بما يضمن إسناد المخاطر في العقود الاتفاقية والاختبارية بالشروط المُثلى لصالح الشركة.

2. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام ٢٠٢٤م

وفقاً لضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في عام ٢٠٢٠م، فإنه يتبع على الإكتواري المعين التنسيق مع لجنة الاستثمار ومدير الاستثمار في شركة التأمين، وتقديم التوصيات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن سياسة الشركة الاستثمارية واستراتيجيتها في إدارة الأصول والالتزامات، مع مراعاة طبيعة وتوقيت هذه الأصول والالتزامات وتوفير الأصول ذات الصلة.

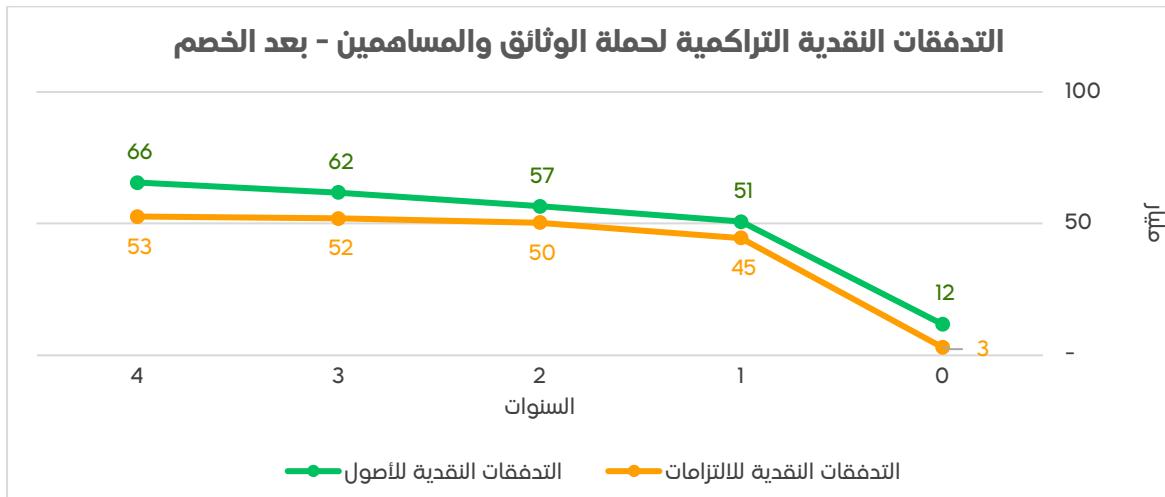
2.1 التدفقات النقدية التراكمية للأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه التدفقات النقدية التراكمية بعد الخصم للأصول والالتزامات حملة الوثائق كما تم تقاديرها من قبل الإكتواريين المعينين، وذلك على مستوى القطاع التأميني ككل لفترة أربع سنوات.



يُلاحظ أعلاه أن التدفقات النقدية من الأصول تتجاوز نظيرتها من الالتزامات على المدى القصير فشيئرً بذلك إلى توفر سيولة مرتفعة نسبياً خلال تلك الفترة. قد يؤدي ذلك إلى تحقيق عوائد أقل، فضلاً عن احتمال التعرض لمخاطر إعادة الاستثمار.

يُظهر الرسم البياني أدناه أن التدفقات النقدية المتوقعة من الأصول، بالنسبة لأموال حملة الوثائق وأموال المساهمين مجتمعة، ظلت أعلى من تلك المرتبطة بالالتزامات طوال الفترة الموضحة بالرسم، ويعزى هذا الفائض إلى احتساب حقوق المساهمين ضمن الأصول.

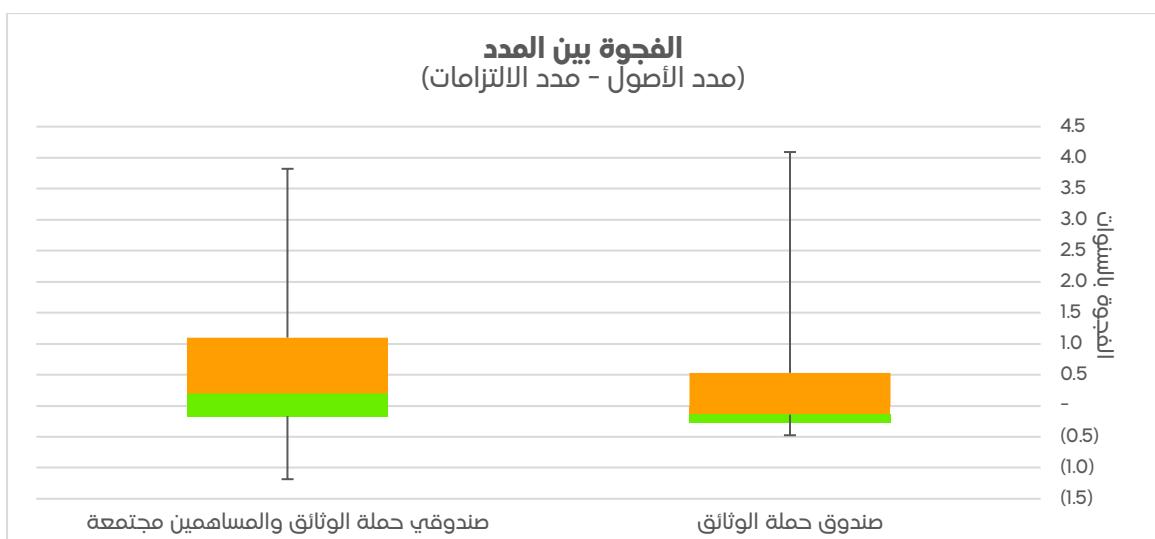


على غرار ما لوحظ في جانب حملة الوثائق، يظهر هنا أيضًا توفر سيولة مرتفعة نسبيًا خلال الفترة المحددة، مشيرةً بذلك إلى احتمال خسارة بعض الفرص الاستثمارية.

تُبرز هذه الرسوم البيانية مجملًا الحاجة إلى تبني مناهج فعالة لإدارة الأصول والالتزامات على مستوى قطاع التأمين ككل.

2.2 عدم تطابق المدد بين الأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه مدى التباعد بين عدد الأصول والالتزامات بشكل منفصل لكل من صندوق حملة الوثائق وصندوقي حملة الوثائق والمساهمين مجتمعة، مع النطاق الريعي والوسيط لكل صندوق، بالإضافة إلى أقصى وأدنى قيمة لهما.



يمكن ملاحظة تطابق مدد أصول والالتزامات صندوق حملة الوثائق بشكل عام، وهو ما يتضح من ضيق النطاق الريعي وقرب الوسيط من الصفر، ويعزى بذلك قدرة شركات التأمين على مواعظ استثماراتها بشكل فعال مع مدة التزاماتها.

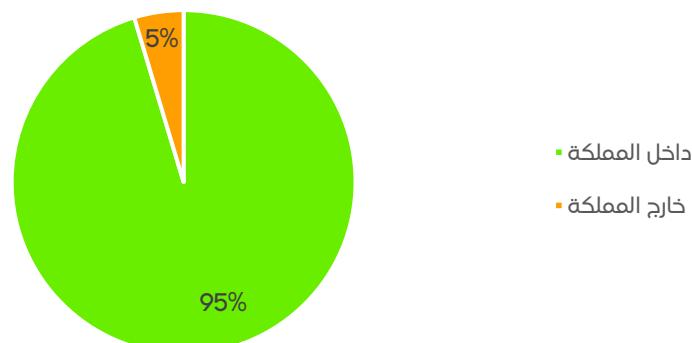
أما بالنسبة لصندوق حملة الوثائق والمساهمين مجتمعة، فيلاحظ أن النطاق الرئيسي أكثر اتساعاً هذا العام مقارنة بالعام الماضي، ما يدل على أن شركات التأمين أكثر استعداداً لتحمل مخاطر إضافية لصناديق المساهمين بهدف تحقيق عوائد استثمارية أعلى.

علاوة على ذلك، توجد شركة تأمين واحدة على الأقل تتجاوز مدة الأصول فيها مدة الالتزامات الخاصة بصندوق حملة الوثائق بأكثر من أربعة أعوام، مما قد يعرض صناديق حملة الوثائق لمخاطر سيولة ضخمة، أو قد يتطلب دعماً كبيراً من صناديق المساهمين لضمان الوفاء بالالتزامات حينها. يتوقع أن تقوم الإدارات ذات الصلة – بما في ذلك إدارة المخاطر – في الشركة المعنية بتقييم تلك المخاطر ووضع الإجراءات اللازمة حيالها.

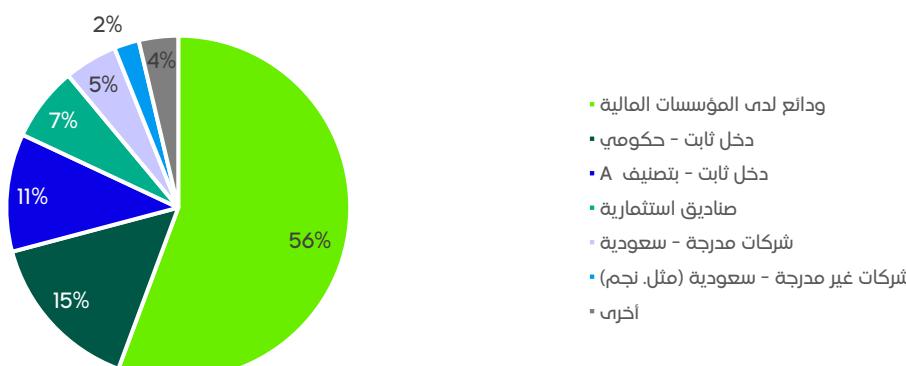
2.3 توزيع إجمالي الاستثمارات داخل وخارج المملكة

توضح الرسوم البيانية أدناه حصة الاستثمارات المحلية والأجنبية من إجمالي استثمارات شركات التأمين، وتوزيعها حسب نوعها، بالإضافة إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب البلد والعملة.

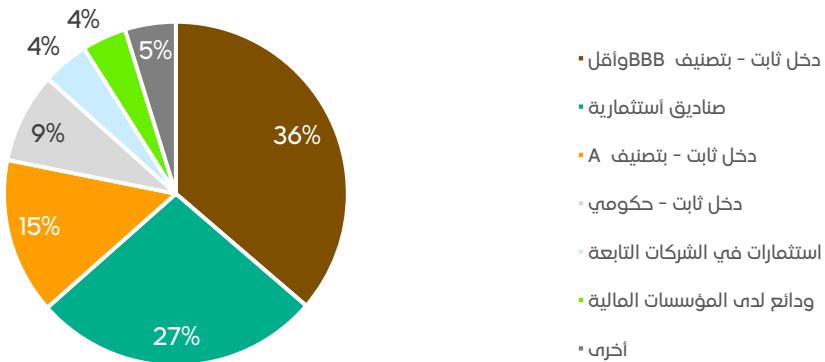
توزيع إجمالي الاستثمارات



توزيع إجمالي الاستثمارات داخل المملكة



توزيع إجمالي الاستثمارات خارج المملكة



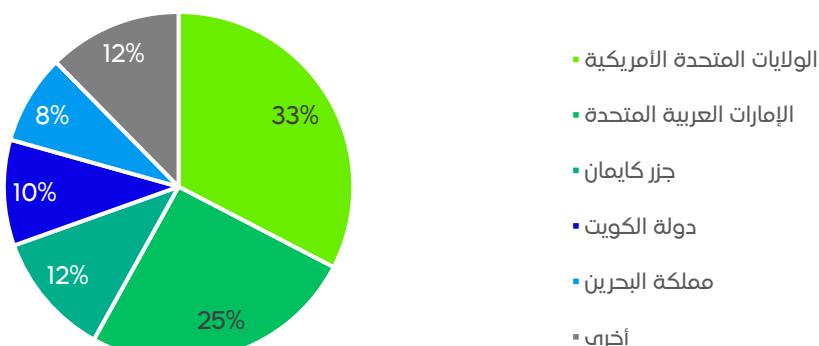
تُعد الودائع في المؤسسات المالية الخيار الأول لشركات التأمين عند الاستثمار محلياً، ويعزى ذلك غالباً إلى حاجتها لسلبيات التي تتناسب مع الالتزامات قصيرة الأجل، ومحدودية توفر أدوات استثمار متقدمة داخل المملكة، إضافة إلى القيود التنظيمية المفروضة على الاستثمارات.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية – والتي تُشكل 5% فقط من إجمالي الاستثمارات – فتمثل الأداة الاستثمارية "الدخل الثابت بتصنيف (BBB) أو أقل" الحصة الأكبر هذا العام، تليها "الصناديق الاستثمارية"، والتي كانت لها الحصة الأكبر في العام الماضي.

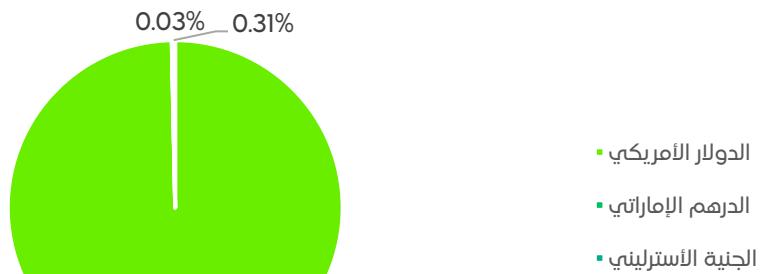
رغم ما قد توفره السندات ذات التصنيف (BBB) أو أقل من عوائد عالية، إلا أنها تتطلب تقديرًا دقيقاً للمخاطر المرتفعة نسبياً المرتبطة بها. في المقابل، تُتيح الصناديق الاستثمارية – ثاني أكبر فئة في الاستثمارات الأجنبية لشركات التأمين – فرصةً لتحسين العوائد وإدارة المخاطر مع الاستفادة من الخبرات المتخصصة لمديري الصناديق في اقتطادات غالباً ما تكون أكثر تطوراً.

تُبيّن الرسوم البيانية أدناه توزيع الاستثمارات الأجنبية لشركات التأمين حسب الدولة والعملة.

توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية حسب البلد



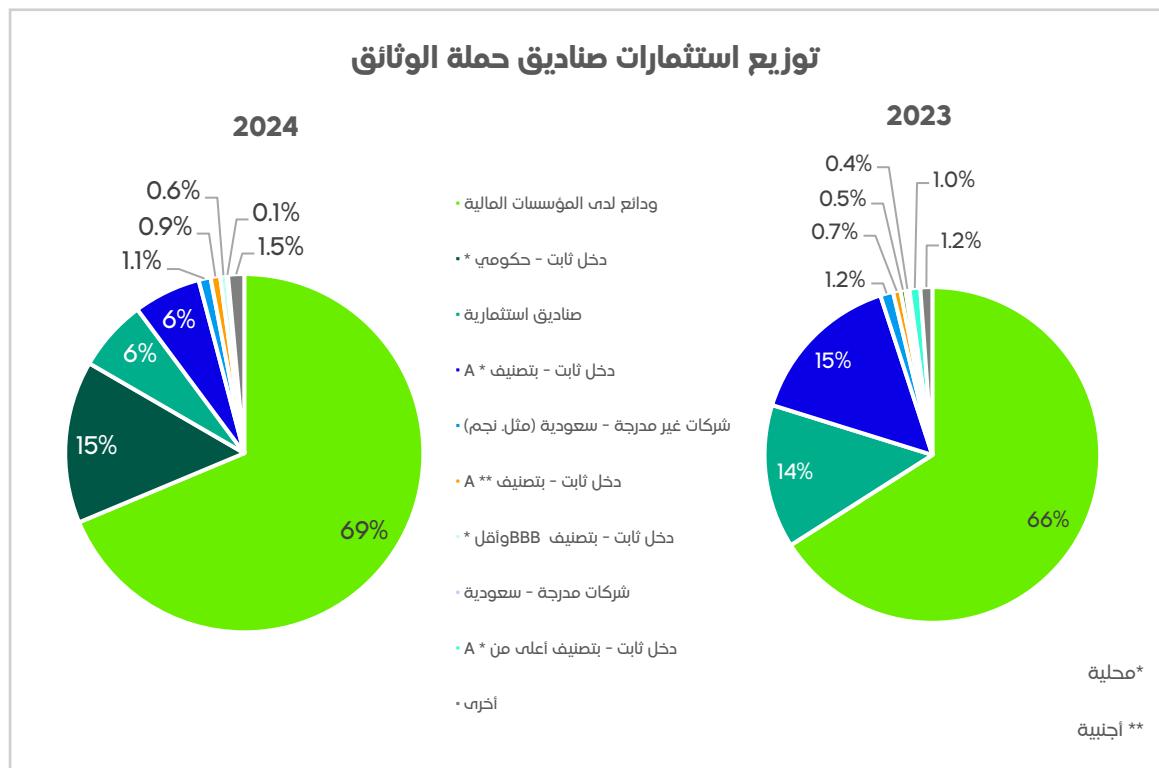
توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية حسب العملة



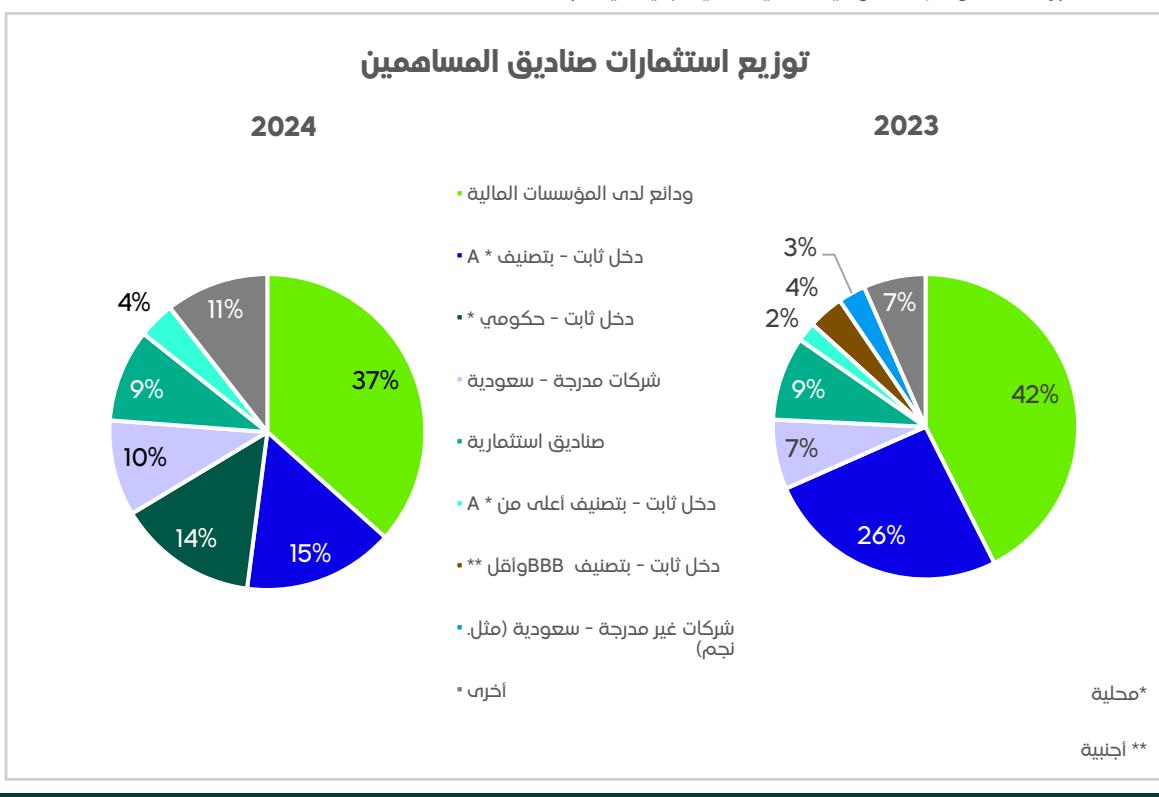
توضح الرسوم البيانية أن غالبية الاستثمارات الأجنبية لشركات التأمين تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية، تليها الإمارات العربية المتحدة ثم جزر كايمان. أما على صعيد العملات، فيتتصدر الدولار الأمريكي بفارق كبير قائمة العملات الأجنبية الأكثر استخداماً في الاستثمارات الأجنبية، مما يعكس توجهها استراتيجياً لدى الشركات نحو تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مستفيدة من ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي.

2.4 توزيع استثمارات صندوق حملة الوثائق مقابل صندوق المساهمين

توضح الرسوم البيانية أدناه اختلاف توزيع الاستثمارات بين صناديق حملة الوثائق وصناديق المساهمين على مستوى جميع شركات التأمين خلال العامين الماضيين.



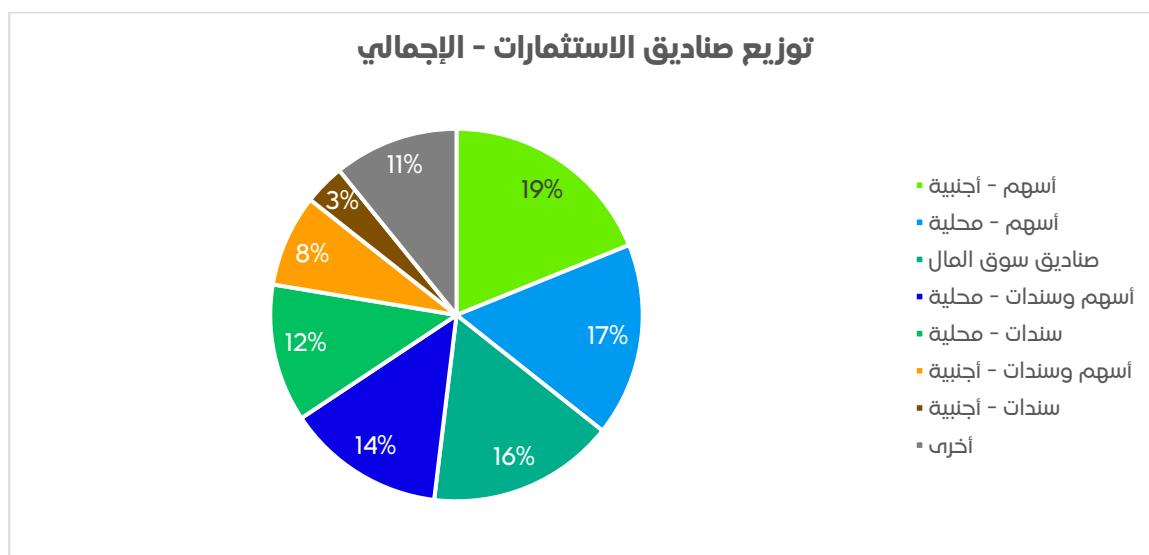
ملاحظة: تم إضافة الدخل الثابت الحكومي (الم المحلي) كتصنيف جديد في عام 2024.



بالنسبة إلى صناديق حملة الوثائق، يلاحظ أن "الودائع في المؤسسات المالية" تشكل الحصة الأكبر من الاستثمارات في عام 2023، وقد شهدت هذه الحصة ارتفاعاً في عام 2024. تليها استثمارات السندات عالية الجودة، والتي تقسمت هذا العام بين "السندات الحكومية" و"سندات الشركات" (بعد أن كانت مجتمعة تحت بند واحد في تقرير العام الماضي)، حيث سجلت حصتها ارتفاعاً مقارنة بالعام الماضي. من ناحية أخرى، تظل حصة الأسهم في استثمارات صناديق حملة الوثائق محدودة جداً، مما يعكس توجه الشركات نحو استراتيجيات استثمارية أكثر تحفظاً فيما يتعلق بهذه الصناديق.

أما بالنسبة لاستثمارات صناديق المساهمين، فقد ظلت "الودائع لدى المؤسسات المالية" تمثل الحصة الأكبر في عام 2024، على الرغم من تراجعها مقارنة بالعام الماضي. تليها السندات عالية الجودة في المرتبة الثانية، حيث تم تقسيمها هذا العام بين "السندات الحكومية" و"سندات الشركات"، مع زيادة ملحوظة في حصتها مقارنة بالعام الماضي. وعند مقارنة استثمارات صناديق المساهمين بصناديق حملة الوثائق، تظهر حصة الأسهم بنسبة أعلى في صناديق المساهمين، حيث شهدت زيادة في هذا العام، مما يعكس استعداداً أكبر لتحمل المخاطر بهدف زيادة العوائد.

يُظهر الرسم البياني أدناه توزيع الأدوات الاستثمارية الأساسية في الصناديق الاستثمارية لشركات التأمين.



يلاحظ من الرسم أن الأسهم تمثل حصة أكبر بكثير في صناديق الاستثمار مقارنة بالاستثمار المباشر في الأسهم. إضافة إلى ذلك، تشكل "صناديق سوق المال" و"الودائع قصيرة الأجل" جزءاً كبيراً من الأدوات الاستثمارية الأساسية.

تتوقع هيئة التأمين:

- إجراء الإكتواري المعين تحليلًا شاملًا، وتقديم توصيات واضحة لكل من فريق الاستثمار والإدارة العليا، بما يسهم في دعم اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.
- سعي فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى فهم التوصيات التي قدمها الإكتواري المعين، بما في ذلك الآثار المتربطة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة، ومدى تأثيرها على قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها بكفاءة وفي الوقت المناسب.
- تقييم الإدارات الرقابية لوضع الشركة مقارنة بالقطاع بناءً على المؤشرات المذكورة أعلاه، والسعى للحصول على مبررات منطقية من فريق الاستثمار في حال وجود فروقات جوهرية، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية الالزمة عند الحاجة.

3. تقرير الملاعة المالية ورأس المال 2024م

تلزم ضوابط الأعمال الإكتوارية الإكتواري المعين بتقييم الملاعة المالية للشركة وتقديم المشورة بشأنها، إلى جانب تحديد أبرز المخاطر الرئيسية باستخدام مجموعة من الأساليب الإكتوارية. ولدعم الإكتواري المعين في تلبية هذا المتطلب، أصدرت الهيئة في عام 2020م إطار عمل لاختبارات التحمل والسيناريوهات (SST).

شهد الإطار منذ إطلاقه تطويراً تدريجياً عاماً بعد عام من حيث الشمول والمستوى الفني، وذلك ضمن نهج مدروس نحو الانتقال إلى نظام رأس المال المبني على المخاطر (RBC). تهدف نتائج التقييم السنوي الذي يجريه الإكتواري المعين إلى تزويد شركات التأمين برؤية مبكرة حول الأثر المحتمل لهذا الانتقال.

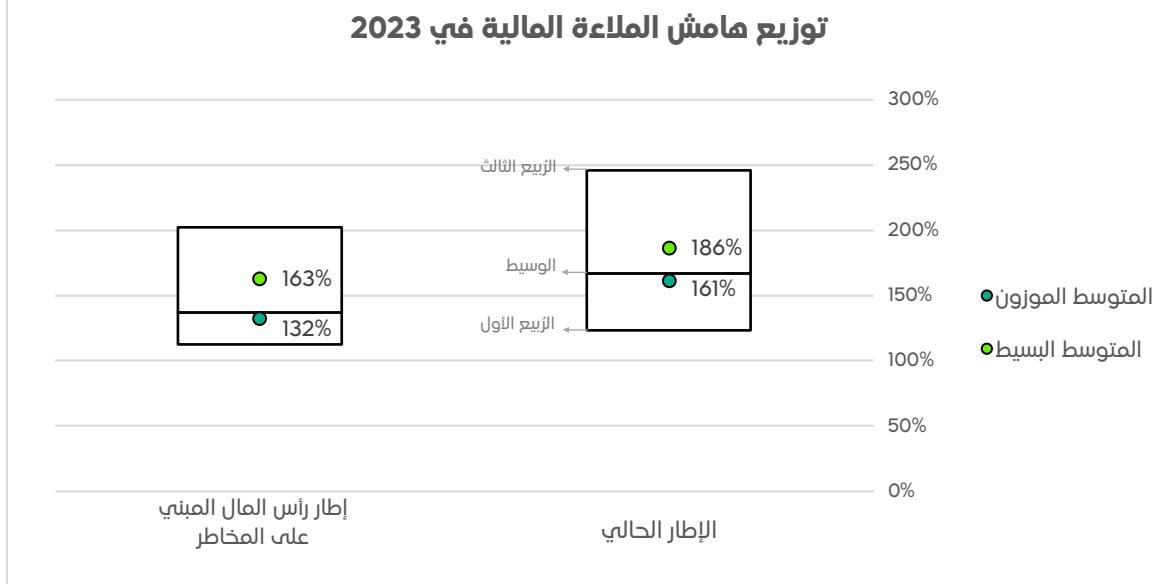
أنا في مراحل التجريب المتعاقبة منذ عام 2020م لشركات التأمين فرصة لفهم العلاقة بين استراتيجيات أعمالها ومتطلبات رأس المال المبني على المخاطر، وذلك في ظل توقع أن تعمل كل شركة على ترسیخ ثقافة اتخاذ القرار المبني على المخاطر ضمن عملياتها اليومية بشكل تدريجي. كما سلطت عمليات التقييم السنوية للهيئة الضوء على مواطن الضعف في شركات التأمين تجاه مختلف أنواع المخاطر.

يخضع الإطار الأخير الذي تم تحديده في عام 2025م للاختبار من قبل القطاع حالياً، حيث تقوم الهيئة بمراجعة نتائج شركات التأمين. ومع اقتراب مرحلة التطبيق، ستحافظ الهيئة على تواصلها الفعال مع القطاع، للحرص على استمرار مشاركة شركات التأمين في المراحل النهائية من تطوير الإطار وتطبيقه كنظام رأس المال المبني على المخاطر.

3.1 متطلب رأس المال الحالي بالمقارنة مع متطلب رأس المال المبني على المخاطر

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع نسب الملاعة المالية لشركات التأمين وفقاً لقواعد متطلبات رأس المال الحالية، ويقارنها بنسب الملاعة المحسوبة بناءً على إطار رأس المال المبني على المخاطر (استناداً إلى نتائج تقرير 2024م).

توزيع هامش الملاعة المالية في 2023

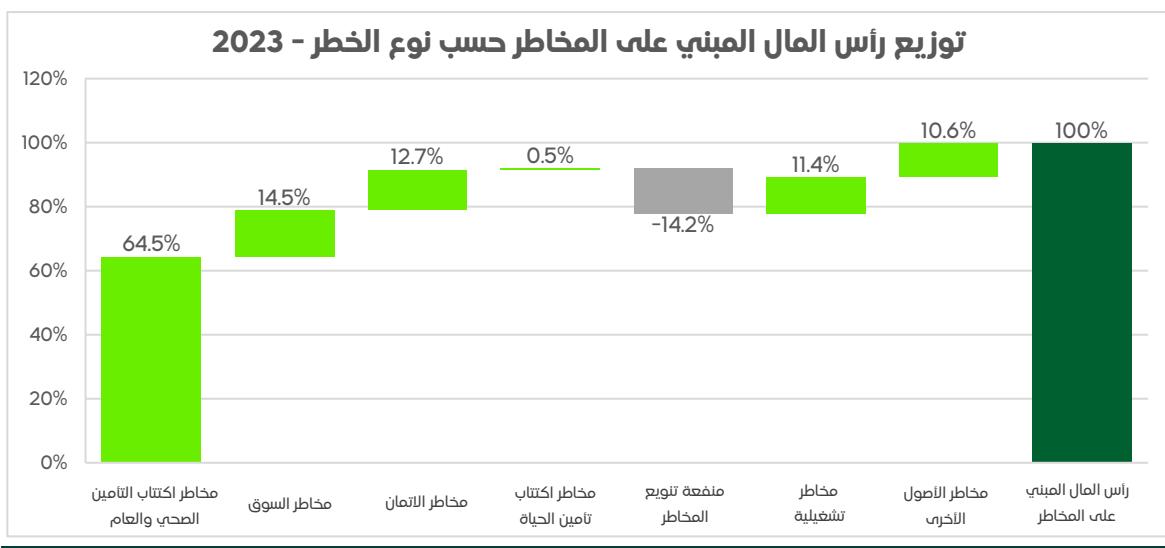


يتضح من الرسم أن متوسط نسبة الملاعة المالية وفقاً لإطار رأس المال العيني على المخاطر - محسوباً بالمتوسط البسيط أو الموزون - أقل من النسبة المقابلة ضمن الإطار الحالي الذي يعتمد حداً أدنى لرأس المال قدره 100 مليون ريال، وهو أمر غير مستغرب نظراً لها يتميز به الإطار الجديد من شمولية ومتانة.

استناداً إلى نتائج رأس المال العيني على المخاطر لكل شركة، لوحظ تحسن في نسب الملاعة لدى بعض الشركات. إلا أنه من المهم التنويه إلى أن بعض الشركات قد تنخفض نسبة ملاعتها إلى ما دون 100%، بالرغم من اعتبارها ملتزمة وفقاً للإطار الحالي.

3.2 توزيع رأس المال العيني على المخاطر

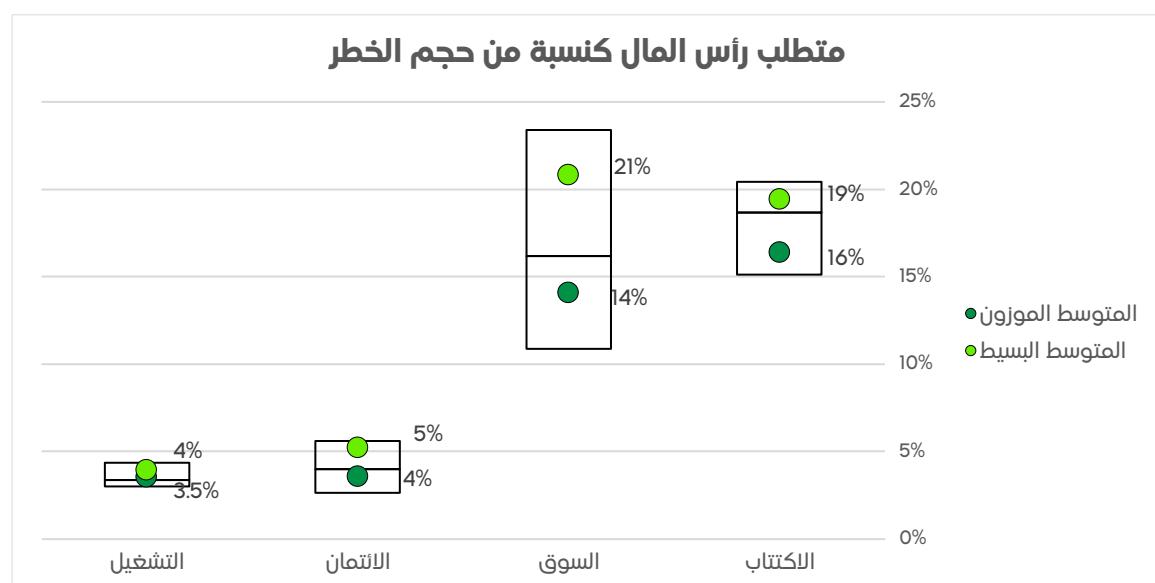
يوضح الرسم البياني أدناه حصة كل خطر من المخاطر الرئيسية، بالإضافة إلى منفعة التنويع في حساب رأس المال العيني على المخاطر لقطاع التأمين.



نظراً لتصدر نشاطي التأمين الصحي والعام محفظة أعمال القطاع، تشكل مخاطر الاكتتاب (بما في ذلك مخاطر الأقساط، والاحتياطيات، ومخاطر الكوارث) الخطر الأكبر بالنسبة لقطاع التأمين، تليها مخاطر السوق ومخاطر تعثر الطرف المقابل في الوفاء. كما يسهم التنويع بين المخاطر الرئيسية في تقليل إجمالي متطلب رأس المال، إضافة إلى الفائدة المحققة من التنويع بين المخاطر الفرعية ضمن كل فئة. أما حصة الأصول الأخرى فتشمل الأصول التي يتم استثنائها أو يُخصص لها قيم منخفضة وفقاً لقواعد الأموال الذاتية في نظام رأس المال العبني على المخاطر مثل الأصول غير الملموسة كالشهرة.

3.3 نسبة متطلب رأس المال حسب فئة الخطر

يوضح الرسم البياني أدناه متطلب رأس المال كنسبة من حجم الخطر لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية.



باستثناء المخاطر التشغيلية، يمكن ملاحظة أن نسبة متطلب رأس المال إلى حجم الخطر أقل على أساس المتوسط الموزون مقارنة بالمتوسط البسيط، مما يشير إلى أن الشركات الكبرى توفر مخاطرها بشكل أكثر توازناً من الشركات الأصغر حجماً. فيما يتعلق بمخاطر الاكتتاب – وهي أكبر فئة من فئات المخاطر – فإن متطلب رأس المال لمخاطر الاكتتاب كنسبة من صافي إجمالي الأقساط والاحتياطيات يتفاوت بين شركات التأمين ضمن نطاق رُباعي ضيق نسبياً.

أما متطلب رأس المال لمخاطر السوق، عند احتسابه كنسبة من إجمالي الاستثمارات، فيُظهر تفاوتاً واسعاً بين شركات التأمين، مما يعكس تبايناً في استراتيجيات الاستثمار ومستوى تحمل المخاطر مقابل العوائد.

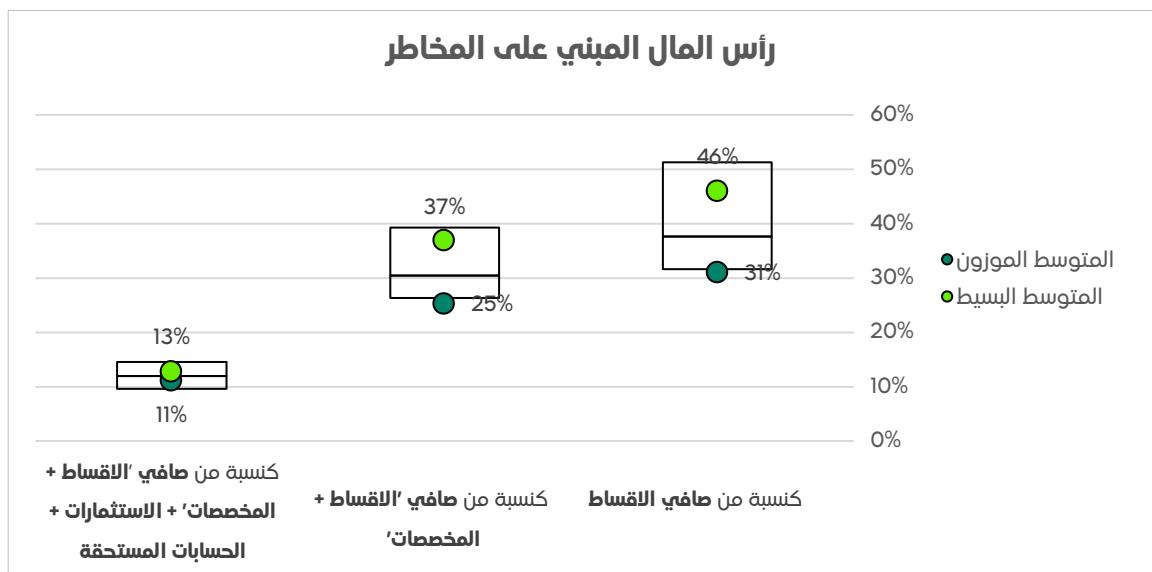
بالنسبة لمخاطر الائتمان والتي تستند إلى المستحقات المطالبة، فهي تظهر توزيعاً أكثر استقراراً، مما يشير إلى قدر من الاتساق في ممارسات التقييم بين الشركات.

كما تُظهر مخاطر التشغيل عند قياسها مقابل حجم طافي الأقساط تبايناً محدوداً أيضاً مع تقارب المتوسطين البسيط والموزون، مما يدل على اتساق متطلبات رأس المال عبر القطاع، ويُعزى ذلك جزئياً إلى منهجية معايرة متطلب رأس المال لهذه الفئة.

3.4 إجمالي رأس المال المبني على المخاطر كنسبة من مقاييس الخطر الشائعة

لتوسيح نتائج احتساب رأس المال المبني على المخاطر بطريقة مبسطة يمكن التعبير عنها كنسبة من المقاييس المألوفة في قطاع التأمين، مما يتيح للشركات تقديرًا أوليًا لمتطلبات رأس المال المتقوعة عند إعداد خطط أعمالها أو تقسيم توجهات استراتيجية مختلفة.

يوضح الرسم البياني أدناه نسبة رأس المال المبني على المخاطر إلى مقاييس الخطر الشائعة.

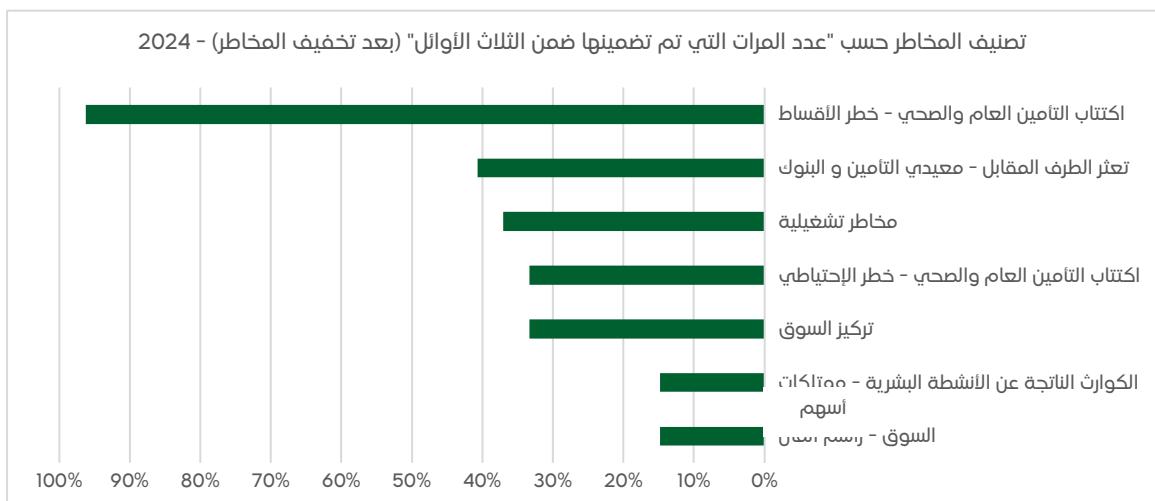
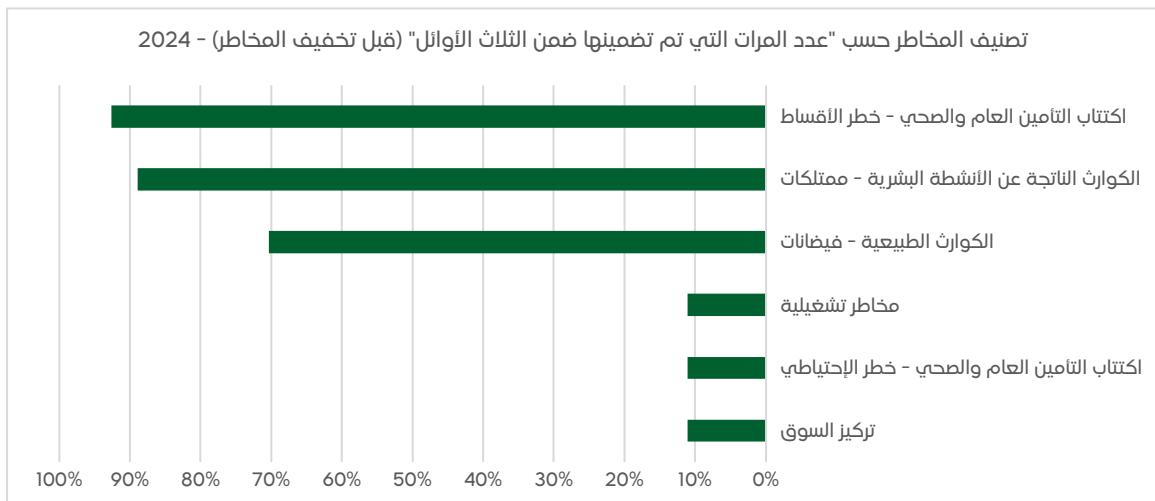


يمكن ملاحظة أنه كنسبة من صافي الأقساط المكتسبة، تُخصص شركات التأمين ما يقارب ثلث تلك الأقساط كرأس مال مبني على المخاطر، وذلك لجميع فئات المخاطر المشمولة في الإطار. أما عند احتساب المتوسط البسيط، فترتفع هذه النسبة لتصل إلى نحو نصف صافي الأقساط المكتسبة، مما يسلط الضوء على حاجة الشركات الصغيرة إلى تبني أساليب أكثر فعالية في إدارة المخاطر.

بالنسبة لمجموع مقاييس الخطر، فقد بلغ متطلبات رأس المال المبني على المخاطر ما يعادل تقريرياً عشر القيمة الإجمالية للتعرض للمخاطر.

3.5 أكبر المخاطر لشركات التأمين

توضح الرسوم البيانية أدناه عدد المرات التي يُنفَّذ فيها كل خطر ضمن أعلى ثلاثة مخاطر لدى شركات التأمين، وذلك قبل وبعد إجراءات تخفيف المخاطر مثل إعادة التأمين وأدوات التحوط.



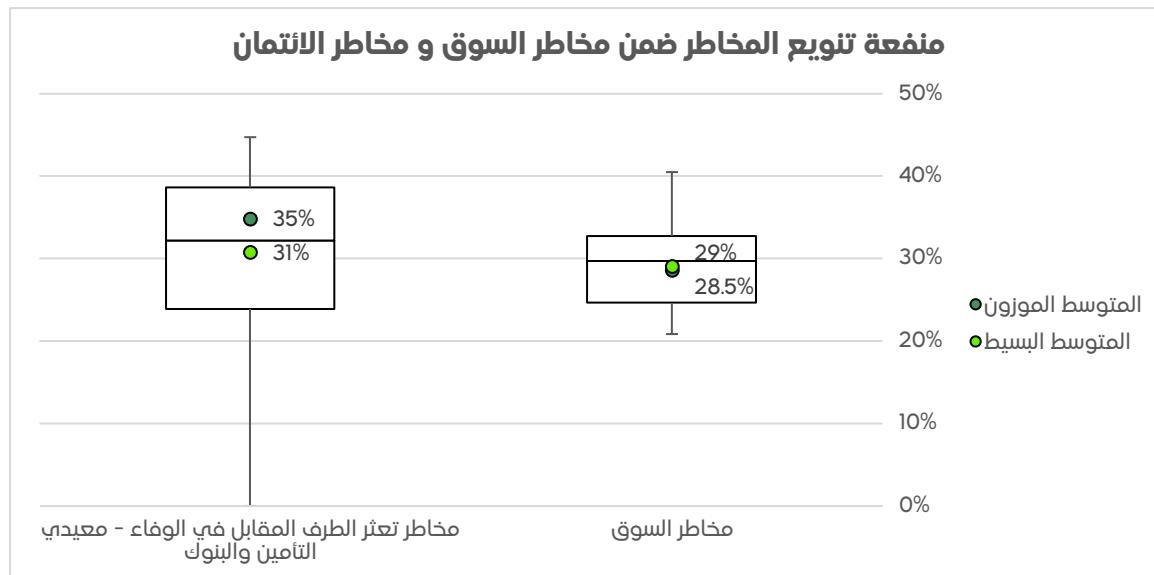
تصدر "خطر الأقساط" (تجاوز نسبة الخسائر الفعلية للخسائر المتوقعة عند التسعيير) قائمة المخاطر الأكثر تأثيراً لدى شركات التأمين محافظاً على مرکزه سواء قبل أو بعد إجراءات تخفيف المخاطر على الرغم من أن "خطر الكوارث الطبيعية - الفيضانات" كان يتتصدر الترتيب في السنوات الماضية قبل آثر التخفيف، إلا أن التحسينات الجوهرية التي أُجريت على الإطار هذا العام بالتعاون مع عدد من شركات إعادة التأمين أدت إلى انخفاض كبير في متطلب رأس المال المرتبط بهذا الخطر.

يلاحظ أن "خطر الكوارث الناتجة عن الأنشطة البشرية - الممتلكات" – الذي حلّ المرتبة الثانية قبل احتساب آثر التخفيف – قد تراجع إلى المرتبة السادسة بعد احتسابه، مما ييز أهمية وجود تغطية كافية ضد الخسائر الكبيرة ضمن اتفاقيات إعادة التأمين.

بعد احتساب التعويضات المتوقعة من معيدي التأمين وأثر أدوات التحوط، احتل خطر "تعثر الطرف المقابل لمعيدي التأمين والبنوك" المرتبة الثانية بعد "خطر الأقساط"، تليه "المخاطر التشغيلية".

3.6 منفعة التنويع بين المخاطر

الرسم البياني أدناه يوضح نطاق منفعة التنويع التي حققتها شركات التأمين لمخاطر السوق ومخاطر تعثر الطرف المقابل في الوفاء.

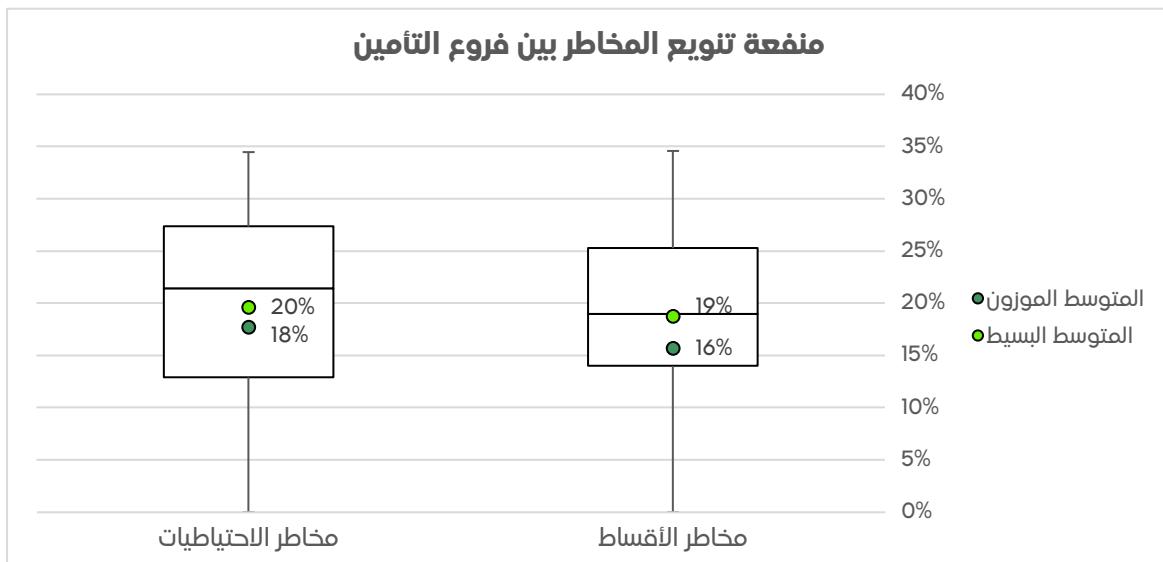


يشير الرسم البياني أعلاه إلى مساهمة كل من تنويع المحفظة الاستثمارية وتوارن تشيكيلة معيدي التأمين في خفض متطلب رأس المال لمخاطر السوق ومخاطر تعثر الطرف المقابل.

فيما يتعلق بمخاطر السوق، فيعكس التفاوت في النتائج مدى تباين كفاءة استراتيجيات التنويع الاستثماري المتبعة بين شركات التأمين. كما تشير الفروقات الواسعة في النطاق الرئيسي لمخاطر تعثر الطرف المقابل إلى تباين في كفاءة تنويع المخاطر بين شركات التأمين، مما يجعله أحد المجالات القابلة للتحسين لدى بعض الشركات.

علاوة على ذلك، يبين التقارب بين المتوسطين البسيط والموزون لكلا الخطرين أن الشركات الكبرى لم تستفيد من ميزة حجمها لتحقيق تنوع أكبر في محفظتها مقارنة بالشركات الأصغر حجماً.

يوضح الرسم البياني أدناه منفعة التنويع بين فروع التأمين لمخاطر الأقساط والاحتياطيات.



يلاحظ من الرسم البياني أنه بإمكان شركات التأمين تقليل متطلب رأس المال المبني على المخاطر بشكل كبير سواءً في مخاطر الأقساط أو مخاطر الاحتياطيات، وذلك من خلال بناء محفظة اكتتاب متوازنة. بينما تختفي هذه الفائدة تقريرًا لدى الشركات التي تقتصر اكتتابها على فرع تأميني واحد فقط.

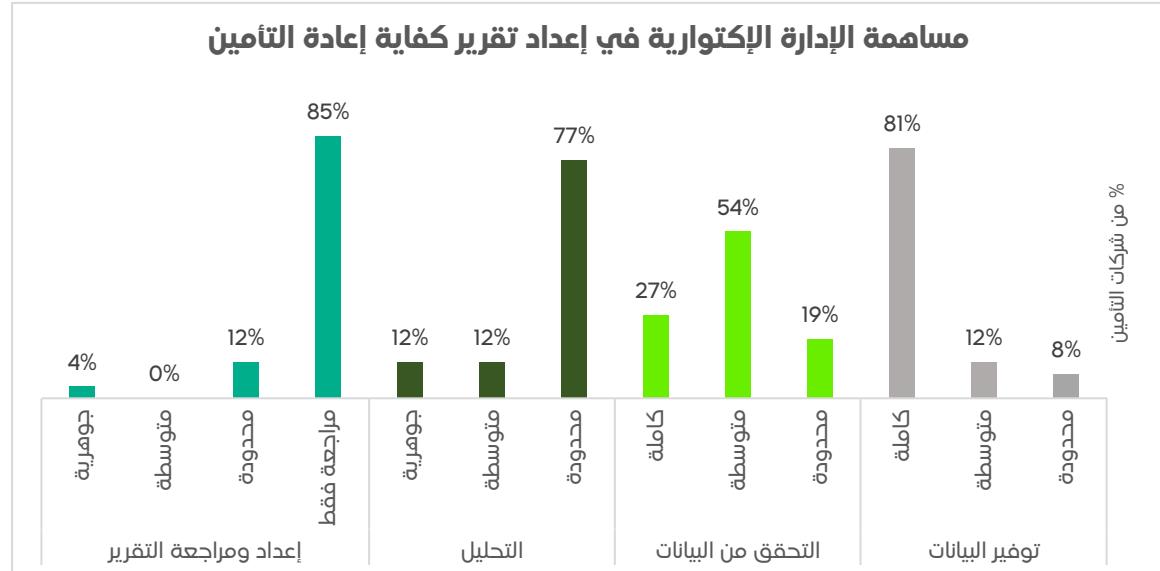
توقعه الهيئة من إدارة الشركة ما يلي:

- استناداً إلى النتائج الأخيرة، الشروع - عند الحاجة - في تحديد وتقدير الخيارات المتاحة لزيادة رأس المال، بحيث لا يقتصر الأمر على تلبية متطلب رأس المال للمخاطر الحالية فحسب، بل يمتد ليشمل أيضًا تلك المرتبطة باستراتيجية النمو المستقبلية وخطط أعمال الشركة.
- ترسیخ ثقافة المفاضلة بين المخاطر والعوائد داخل الشركة، وجعلها جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار.
- الإلعام الكامل بتركيب رأس المال المبني على المخاطر وفقاً للمرحلة التجريبية الأخيرة، بالتنسيق مع الإكتواري المعين ورئيس الإدارة الإكتوارية.
- استخدام النتائج لمراجعة استراتيجية أعمالها طويلة الأجل وإجراءات التخفيف من حدة المخاطر.

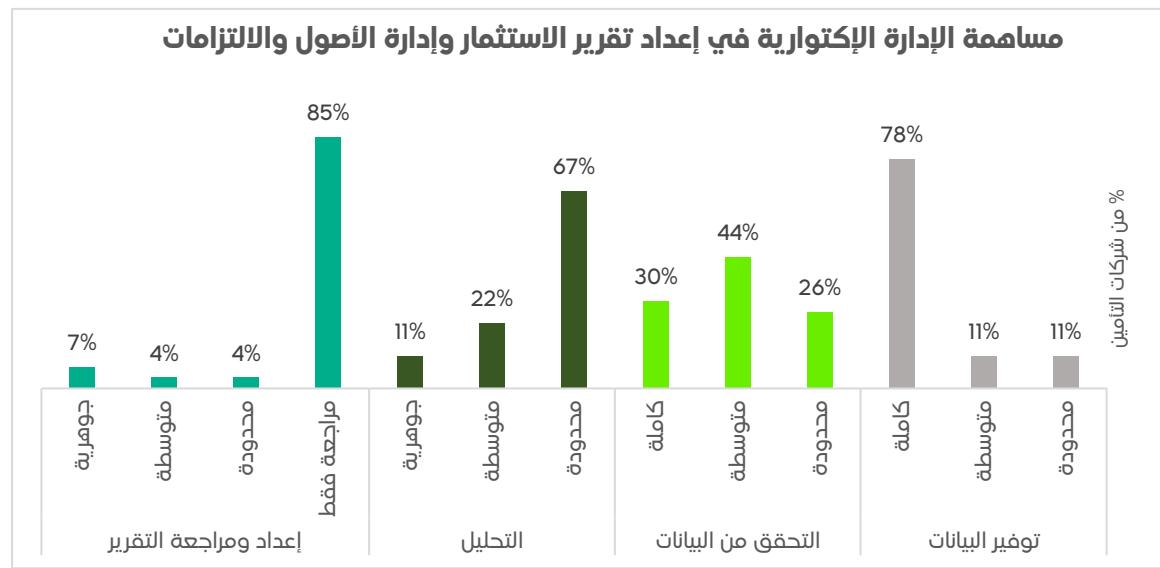
4. مساهمة الإدارة الإكتوارية

توضح الرسوم البيانية أدناه مدى مساهمة الإدارة الإكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلة من المراحل الرئيسية الأربع لإعداد كلٌ من تقرير كفاية إعادة التأمين، وتقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات، وتقرير الملاعة المالية ورأس المال. وهي كالتالي: توفير البيانات، والتحقق من البيانات، والتحليل، وإعداد ومراجعة التقارير.

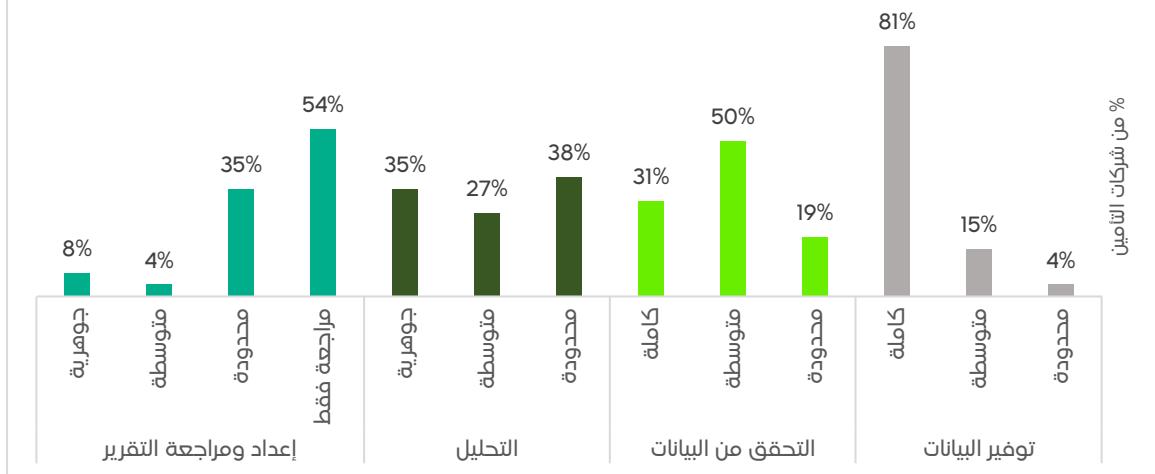
مساهمة الإدارة الإكتوارية في إعداد تقرير كفاية إعادة التأمين



مساهمة الإدارة الإكتوارية في إعداد تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات



مساهمة الإدارة الإكتوارية في إعداد تقرير الملاعة المالية ورأس المال



توضح الرسوم البيانية مدى تفاوت مستويات المساهمة في كل مرحلة، فبالنسبة لمرحلة توفير البيانات، أظهرت التقارير الثلاثة أن غالبية الإدارات الإكتوارية في شركات التأمين قد تولت هذه المهمة بشكل كامل. ينطبق الأمر ذاته على مرحلة التحقق من البيانات، حيث يتضح أن الإدارة الإكتوارية تتولى دوراً رئيسياً، سواء من خلال تحمل المسئولية بشكل كامل أو متوسط.

بالنسبة لمرحلة التحليل، تُظهر تقارير كفاية إعادة التأمين أن غالبية الإدارات الإكتوارية كان لها دور محدود في إجراء التحليل. ينطبق الأمر ذاته على تقارير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات. أما بالنسبة لتقارير الملاعة المالية ورأس المال، فيتفاوت مستوى المساهمة على درجات مختلفة، حيث أشارت النتائج إلى أنه نحو ثلثي المساهمات كانت بشكل كامل أو متوسط.

أما فيما يتعلق بمرحلة إعداد ومراجعة التقرير الإكتواري، اقتصر دور غالبية الإدارات الإكتوارية في تقرير كفاية إعادة التأمين و تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات على مراجعة التقرير الذي أعده الإكتواري المعين. أما في تقرير الملاعة المالية ورأس المال، فإنه وبالرغم من أن ما يقارب نصف مساهمة الإدارة الإكتوارية كانت مقتصرة على المراجعة فقط، إلا أن نسبة ملحوظة شاركت – بدرجات متفاوتة – في عملية الإعداد والمراجعة، ما يدل على دور أكثر عمقاً وتفاعلاً في إعداد هذا التقرير مقارنة بالتقارير الآخرين.

بشكل عام، لا تزال الملاحظات المذكورة أعلاه لاتتماشى مع توقعات الهيئة، لا سيما أن جميع الإدارات الإكتوارية في الوقت الحالي أصبحت تحت إشراف خبير إكتواري مؤهل وحاصل على الزمالة في العلوم الإكتوارية من جمعية إكتوارية.

عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة الإكتوارية في كل شركة أن تعمل على تعزيز مساهمتها تدريجياً في مختلف مراحل إعداد التقارير الإكتوارية، بحيث تُعتبر المساهمة الإجمالية لجميع المراحل مساهمة جوهرية. على وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن تشارك جميع الإدارات الإكتوارية بفاعلية في مرحلة التحليل، مع تعزيز دورها تدريجياً في مرحلة إعداد ومراجعة التقارير الإكتوارية. تؤكد الهيئة أن هذه المساهمة الفعالة تُعد عنصراً أساسياً في تطوير الكفاءة المهنية للإدارات الإكتوارية في شركات التأمين.

كما تؤكد الهيئة على ضرورة قيام إدارة الشركة بتوفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقارير المذكورة أعلاه وبفعالية.